الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الجمعة 28 آذار 2025
العدد 5461 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 28 Mars 2025 no 5461 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

رصد
دراما رمضان 2025
نجاحات وإخفاقات
15 - 14

علاقات لبنان مع سوريا تحت إشراف فرنسي وسعودي مباشر

عون يحجّم سلام: الأمر لي! 2

غزة عودة نسق الإبادة
8 - 6

(أ ف ب)

تقرير
صندوق النقد يلغي السرّية المصرفية في لبنان
02

تقرير

مافيات تدير مواقف السيارات المحجوزة ورفع الرسوم 100مرة
04

تقرير
التفاخر بضرب اليمن لا يثمر وصنعاء تريد تعطيل مطار بن غوريون

08

المشهد السياسي

عون – سلام: اختبار قوة في مجلس الوزراء

رئيس الجمهورية حصد التحالفات وسلام من دون ثلث معطّل

«تأسيس لأزمة طويلة». هي خُلاصة نهار أمس، بعدما انتقلت المعركة على اسم حاكم مصرف لبنان إلى مرحلة التهديدات المبطّنة والمتبادلة بين رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، وفتحت الباب أمام إشكال دستوري – سياسي له ما بعده على واقع مؤسسة مجلس الوزراء.

أزمة الحاكمية بدأت منذ أسابيع، وتعمّقت أمس في مجلس الوزراء الذي فرض آلية نقاش بخلاف رغبة سلام، وانتهى إلى تعيين كريم سعيد حاكماً لمصرف لبنان، بعدما استخدم رئيس الجمهورية المادة 65 فطلب التصويت على الاسم بعد فشل حصول توافق مع الآخرين. وحصل سعيد على أكثريّة 17 صوتاً من أصل 24. ويبدو أن سلام يتصرّف وكأنه تعرّض «للخيانة» من قبل وزير

> **الحاكم الجديد غير رأيه في النقاش مع الوزراء لكن التصويت كان محسوماً بمعزل عن مواقفه**

الداخلية أحمد الحجار، حيث تبيّن أن رئيس الحكومة كان يتّكل على أنه يملك ثمانية أصوات، أي الثلث، ما يفشل مشروع التعيين، وهو احتسب الحجار من ضمن الأصوات التي معه، إلى جانب الستة الآخرين، وهو نائب رئيس الحكومة طارق متري والوزراء: غسان سلامة، ريما كرامي، عامر البساط، حنين السيد وفادي مكي. لكن، قد يكون سلام انتبه أمس، إلى أن وزير الداخلية هو في حقيقة الأمر، من حصة رئيس الجمهورية وليس من حصته. فكانت النتيجة، ليس تعيين سعيد فقط، بل خسارة سلام لسلاح التعطيل، وهو ما كان يسعى إلى حرمان الآخرين منه، عندما تحدّث عن تشكيلة حكومية من دون ثلث معطّل، فيما كان يراهن على الثلث المعطّل أن يبقى معه. إضافة إلى أنه قرأ بشكل خاطئ التحالفات الكبيرة في البلاد، عندما وجد نفسه معزولاً، بينما هناك تحالف سياسي واسع يضم الثنائي أمل وحزب الله والقوات اللبنانية والحزب الاشتراكي وحزب الكتائب، وقد وقف كل هؤلاء إلى جانب الرئيس عون.

وكان سبق جلسة مجلس الوزراء اجتماع بين الرئيسين عون وسلام خُصص للتداول في اختيار الحاكم الجديد لمصرف لبنان. وعلمت «الأخبار» أن الاجتماع كان أكثر توتراً من الأيام الماضية، خصوصاً عندما فوجئ رئيس الحكومة بأن تهديده الضمني بالاستقالة لم يكن له تأثير على قرار عون، فاصرّ الأخير على إبقاء البند على جدول الأعمال. وعشية الجلسة، شعرت الأطراف المشاركة في الحكومة بأن انفجاراً سياسياً قد يحصل في أي لحظة. وقد برز إرباك عند قوى مثل «القوات» و«الاشتراكي»، قبل أن يقررا لاحقاً تأييد سعيد، وهو ما كان فعله بري ليل أمس، عندما أبلغ إلى الوزراء المؤيّدين له ضرورة التصويت إلى جانب سعيد. وجاءت هذه المواقف بعد اتصالات قادها عون مع الأميركيين والفرنسيين، قبل أن يعود ويبلغ الجميع بأنه لا صحة للمعلومات عن فيتو خارجي على سعيد، وأن الحملة تقودها أطراف محلية، وأن سلام هو جزء من هذه الحملة.

ومع تصاعد التوتر بعدما أكّد عون أنه لن يسحب البند، وأنه سيطرحه من خارج جدول الأعمال في حال أصرّ سلام على سحبه، مقابل تكرار سلام تلويحه بالاستقالة في حال عُرض البند على التصويت، ما دفع جهات عدة بينها بكركي والنائب سامي الجميل لإيجاد مخرج للتباين الحاصل في ملف التعيين، لكنها لم تنجح، وسط تأكيد رئيس الجمهورية على طرح البند على التصويت الذي أتاح لسعيد الفوز بمنصب الحاكمية. وبناءً على طلب عون، وبهدف تعرّف الوزراء إليه، تمّ استدعاء المرشح لمنصب حاكم مصرف لبنان كريم سعيد إلى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في بعبدا. وكان وزير المال ياسين جابر قد صرّح بأنه كان يأمل «ألّا يُطرح موضوع حاكم مصرف لبنان على التصويت»، مُفضّلاً التوافق عبر لائحة ضمّت اسمَين: كريم سعيد وأدي الجميّل، بعد انسحاب الجميل، مشيراً إلى امتلاكه اسماً ثالثاً «من خارج الأسماء المتداولة والاصطفاف السياسي».

خلال الجلسة، كان واضحاً امتعاض رئيس الحكومة نواف سلام من إصرار الرئيس عون على تعيين الحاكم، رغم مطالبة أكثر من وزير، منهم طارق متري وغسان سلامة وعامر البساط بتأجيل البتّ في هذا الأمر إلى حين التوافق على اسم مناسب للجميع وحتى يتمكّن الوزراء من مقابلة كريم سعيد والاستماع إلى أفكاره وبرنامجه. لكنّ رئيس الجمهورية بقي مصراً على عدم رفع الجلسة إلا بتعيين حاكم، فاقترح وزير القوات جو عيسى الخوري الاتصال بسعيد واستدعائه إلى الجلسة، وكان لافتاً قوله ووزير الاشتراكي فايز رسامني إن سعيد صديق مقرّب لهما منذ سنوات ويدعمان وصوله. ذلك رغم تأكيد وزراء «القوات» قبيل ساعات لرئيس الحكومة أنهم لن يصوّتوا لمصلحة سعيد، وإشارة رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط في مجالسه إلى حرصه على دعم كل ما يقوم به رئيس الحكومة. وفور وصول سعيد إلى الجلسة، بدأ الوزراء يطرحون عليه الأسئلة حول حقوق المودعين وتوزيع الخسائر وما نُقل عنه عن عدم حماسه لمحاسبة المصارف أو حتى تحميلها أي مسؤولية. فأجاب بأنه متمسك بالمادة 15 من الدستور التي تضمن عدم نزع ملك أحد عنه وأن حق المودعين بأموالهم يحميه القانون وليس بحاجة إلى منّة من أحد. ووعد بمناقشة كل الطروحات بما يتناسب مع مشروع الحكومة وخطاب القسم. ورغم ذلك، أعاد سلام تسجيل تحفّظه عليه، عندها قال رئيس الجمهورية إن الأفضل هو الركون للتصويت.

وقال أحد الوزراء الذين صوّتوا له إن «الحاكم الجديد قدّم أمامنا محاضرة لمدة 25 دقيقة، حملت استدارة كاملة لكل مواقفه السابقة في ما يتعلق بالحلول المالية والاقتصادية، لكنّ أحداً من الذين صوّتوا معه أو ضده لم يكُن مقتنعاً بما قاله، لكن ذلك لم يغيّر في حسابات التصويت شيئاً». واعتبر الوزير أن «ما حصل أمس يعني أن الحكومة انتهت وأصبحت بمثابة بطة عرجاء ويؤشّر إلى مسار سيئ في الأيام المقبلة».

وبعد الجلسة، أعلن سلام أن «حاكم مصرف لبنان أياً كان ومهما كانت تحفظاتنا على اختياره، عليه أن يلتزم منذ اليوم بالسياسة المالية لحكومتنا الإصلاحية كما عبّر عنها البيان الوزاري لجهة التفاوض على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة المصارف ووضع خطة متكاملة وفق أفضل المعايير الدولية للحفاظ على حقوق المودعين». واعتبرت المصادر أن «الجلسة أسدلت الستار على ملف الحاكمية، لكنّ اللجوء إلى التصويت هو محطة سياسية وليس تقنية، وهو نموذج عمّا ينتظر الحكم الجديد في محطات لاحقة».

وكان مجلس الوزراء قد عيّن في الجلسة نفسها جمال الحجار مدّعياً عاماً تمييزياً بالأصالة، وأيمن عويدات رئيساً لهيئة التفتيش القضائي، ووضع القاضي فادي الياس في تصرف وزير العدل، وعيّن القاضي يوسف الجميّل مكانه كما أكمل عقد المجلس العسكري في قيادة الجيش.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

الوصاية الخارجية تدير مباشرة علاقات لبنان وسوريا

يبدو أن أطراف الوصاية الخارجية على لبنان، ليسوا في عجلة من أمرهم فقط، بل هم يتقدّمون خطوات من دون مراعاة أحد، خصوصاً حلفاءهم في لبنان. وبعد الشروط التي تُفرض على لبنان لجهة التعيينات الأمنية والمالية والقضائية، فإن إدارة الملفات الخاصة بالوضع الأمني وعلاقات لبنان الخارجية تخضع بدورها لإدارة مباشرة من قبل الخارج. وأمس أوكلت إلى فرنسا مهمة جديدة، سوف تُترجم اليوم، باستضافة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قصر الرئاسة في باريس، الرئيس جوزيف عون، قبل أن ينضم إلى الاجتماع الرئيس الانتقالي في سوريا أحمد الشرع، في خطوة تهدف إلى تثبيت الشرعية الخارجية للتغيير الذي حصل في سوريا، وبوجهة إدارة مرحلة جديدة من العلاقات اللبنانية – السورية بإشراف الأوصياء الخارجيين.

وعلى الخط نفسه، كانت السعودية، الطرف الثالث في الوصاية الخارجية بعد أميركا وفرنسا، قد خطت هي أيضاً خطوة في هذا الاتجاه، وقد أجرت اتصالاتها مع الجانبين السوري واللبناني، لأجل إلغاء الاجتماع الأمني والعسكري الذي كان مقرراً بين الطرفين في دمشق، ونقله إلى جدّة، حيث عُقد الاجتماع بين وزير الدفاع ميشال منسى برافقة مدير الأمن العام اللواء حسن شقير ومدير الاستخبارات في الجيش العميد طوني قهوجي من جهة لبنان، ووزير الدفاع السوري مرهف أبو قصرة ورئيس الاستخبارات أنس الخطاب برعاية القيادة العسكرية السعودية. وذلك للبحث في ترتيبات أمنية تخصّ الحدود بين البلدين، وفي شؤون أخرى.

وفي باريس، أعلن أنه بعد اجتماع ماكرون مع عون والشرع، سوف يُعقد اجتماع آخر يحضره الرئيس القبرصي كريستودوليديس، ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس.

> **لقاء رئاسي سياسي - اقتصادي في باريس وعسكري – أمني في جدّة**

وذلك للبحث في الحدود البحرية بين الدول الأربع وملفات أمنية في البحر المتوسط، إضافة إلى ملفات تتعلق بالغاز والنفط في تلك المنطقة، وسط آمال فرنسية بتوسيع أعمال شركة توتال في كل المنطقة الاقتصادية للبنان وسوريا.

وقد سبق وصول عون إلى باريس، كلام لوزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو بأن بلاده ومعها دول الخليج تريد إصلاحات شاملة في لبنان، «ولن يكون هناك تمويل لنموذج اقتصادي غير فعّال في لبنان». وبشأن الوضع في الجنوب، قال الوزير الفرنسي إن بلاده «اقترحت بالتعاون مع الأمم المتحدة، نشر قوات اليونيفل لإنشاء مناطق عسكرية عازلة في جنوب لبنان، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، تحت إشراف آلية مراقبة وقف إطلاق النار».

من جهته، قال الرئيس عون في تصريحات لوسائل إعلامية فرنسية إن الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان نقل إلى لبنان رسالة واضحة تقول إنه يجب أن يكون اتفاقٌ مع صندوق النقد الدولي، وإجراء الإصلاحات كشرط إساسي لعقد مؤتمر دعم لبنان. ونفى عون أن يكون الموفد الفرنسي قد تطرّق إلى المطلب الأميركي برفع سقف التفاوض من لجان عسكرية إلى لجان سياسية مع إسرائيل. وقال عون: «هناك لجنة مراقبة تقوم بواجباتها، هذه اللجنة يمكن أن تواصل عملها، وإذا وصلنا إلى حل النقاط الـ13 العالقة على الخط الأزرق، يمكن تشكيل لجنة مشتركة عسكرية مدنية من خبراء وفنيين، مثلما حدث عندما قمنا بترسيم الحدود البحرية، وليس مطروحاً في الوقت الحالي أي تفاوض حول التطبيع، ونحن في لبنان مرتبطون بمبادرة السلام العربية ونحن من ضمن الموقف العربي».

وحول سلاح حزب الله قال عون إن «حزب الله متعاون في الجنوب. وحصرية السلاح مرتبطة باستراتيجية الأمن الوطني. نحن نعمل الآن على منطقة جنوب لبنان، أما بقية لبنان، فهذه عملية ستخضع لتوافق اللبنانيين».

(الأخبار)

تقرير

صندوق النقد «يلغي» السرية المصرفية في لبنان

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته أمس، مشروع قانون لتعديل السرية المصرفية، وفق ما هو مطلوب من صندوق النقد الدولي. هذا التعديل جاء بعد تعديلات سابقة اعتبرها الصندوق غير كافية. وهو تعديل يحتاج إلى إصداره بقانون في مجلس النواب ليصبح نافذاً، وبموجبه صار بإمكان مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الإدارة الضريبية بهدف مكافحة التهرّب الضريبي والتدقيق، مصرف لبنان، لجنة الرقابة على المصارف، والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع. ومن أجل إعادة هيكلة القطاع المصرفي والقيام بالأعمال الرقابية عليه، يمكن لهذه الجهات «أن تطلب معلومات محمية بالسرية المصرفية من دون تحديد حساب معيّن أو عميل معيّن، بما في ذلك إصدار طلب عام بإعطاء معلومات عن جميع الحسابات والعملاء من دون أسمائهم. إلا أن هذه الطلبات تبقى قابلة للاعتراض أمام قاضي الأمور المستعجلة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعنيّين بها، ويكون الاعتراض بدوره خاضعاً للأصول المقرّرة بشأن الأوامر على العرائض».

وبالتوازي، يقترح مشروع القانون تعديل المادة 150 من قانون النقد والتسليف لتصبح على النحو الآتي: «تُرفع السرية المصرفية بشكل كامل وغير مقيّد تجاه كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وأي طرف يتم تكليفه بمهام تدقيق أو رقابة من قبل أيّ منهما، وذلك في إطار ممارسة عمل الرقابة والتدقيق أو القيام بأي دور

> **ورد في الأسباب الموجبة أن صندوق النقد الدولي يرغب في إطلاق يد الرقابة والسلطة النقدية في المتابعة والتدقيق لكل الحسابات**

آخر منوط بأيّ منهما في أيّ من القوانين الصادرة أو التي قد تصدر، ويشمل رفع السرية المصرفية عن الحسابات الدائنة أو المدينة، داخل أو خارج الميزانية، وعن أي سجلّات ومستندات ومعلومات عائدة إلى شخص معنوي أو حقيقي يتعامل مع أيّ مصرف أو مؤسسة خاضعة للرقابة بما فيها تلك المحمية بالسرية المصرفية تجاه أطراف أخرى مع تطبيق بأثر رجعي إلى تاريخ صدور القانون الرقم 306 تاريخ 2022/10/28 في ما يختصّ بالأعمال المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع المصرفي ومن تاريخ صدور هذا القانون في ما يتعلّق بالمهام الرقابية العادية أو المهام التي يحدّدها كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف خطياً مع كل مهمّة. ويمكن للجهات المذكورة تبادل المعلومات في ما بينها لهذه الغاية. وتُحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بقرارات تصدر عن وزير المالية».

وكانت المادة 150 من قانون النقد والتسليف قد عُدّلت بموجب القانون 306 ونصّت يومذاك على أن «لا يحق لمراقبي المصرف المركزي، في أيّ حالة، أن يُلزموا مديري المصارف بإفشاء أسماء زبائنهم، باستثناء أصحاب الحسابات المدينة، كما لا يحقّ لهم الاتصال بأي شخص غير مدير المصرف المسؤول. يمكن المصارف أن تنظّم حساباتها بشكل لا تظهر فيه أسماء الزبائن باستثناء أصحاب الحسابات المدينة. ويُحظر تحضيراً باتاً على مراقبي المصرف المركزي، بمناسبة ممارستهم رقابتهم أن يستطلعوا أيّ أمر من الأمور ذات الصفة الضرائبية أو أن يتدخّلوا فيها أو أن يخبروا عنها أيّ شخص كان...».

عملياً، لم تعد هناك أيّ سرية مصرفية تجاه أصحاب الحسابات الدائنة (المقترضين) وبات بإمكان مصرف لبنان أو من يكلّفه، أو لجنة الرقابة أو من تكلّفه، الاطّلاع فوراً من المصارف على هذه الحسابات. ولم يعد ممكناً استعمال هذه المادة من أجل الامتناع عن كشف التهرّب الضريبي.

يبقى معرّلاً عن أهمية هذه المادة، إلا أنه من الواضح، أنها لم تكن لتُقرّ لولا ضغوط صندوق النقد الدولي في هذا التوقيت بالتحديد، أي مع العهد الجديد، ولا سيما أن التعديلات السابقة التي أُجريت بموجب القانون 306 لم تستوفِ ما طلبه الصندوق في الفترة الماضية، أي إن الممانعة تجاه اتخاذ إجراء كهذا كانت أقوى من اليوم بكثير، بينما أمس أقرّ التعديل المطلوب في مجلس الوزراء بسلاسة ومن دون أيّ نقاش. الكل بات يسير في ركب الضغوط الدولية من دون اعتراض، حتى إن مسوّدة مشروع المرسوم التي تستند في بنائها إلى «اقتراح وزير المالية بعد التشاور مع الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي». هذا النوع من الوصاية قد يمنح لبنان بعضاً من الإصلاحات، لكنه ليس سوى إصلاح بسيط جداً في بنية نظام مهترئ ويتداعى أكثر فأكثر، وقد تكون كوارثه كبيرة في مراحلة مختلفة عندما تكون هذه «الإصلاحات» موجّهة لخرق السيادة اللبنانية او ذات أهداف سياسية خارجية. هذا الإجراء هو شرط استباقي من الصندوق للمضي قدماً في المفاوضات بشأن برنامج قرض مع لبنان.

(الأخبار)

تمييز في التعويضات بين اللبنانيين والأجانب

هل حان تخفيض عديد «اليونيفل»؟

أمال خليل

يستكمل وفد من لجنة الأركان العسكرية في مجلس الأمن الدولي، زيارته إلى لبنان التي بدأها الأسبوع الماضي، ومن المنتظر أن يزور اليوم وللمرة الثانية، قيادة قوات «اليونيفل» في الناقورة وعدداً من بلدات القطاع الغربي. وكان قد جال في الأيام الماضية، على مقرات قيادة القطاع الشرقي في اليونيفل في سهل بلاط (مرجعيون) وعاين بعض نقاط الخط الأزرق برفقة ضباط من الجيش اللبناني ولجنة الإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار. وبحسب مصادر مواكبة، فإن الوفد «يعمل على دراسة قدرات الجيش العملانية ورصد حاجاته وسبل تطويرها ليتمكّن من السيطرة الكاملة على منطقة جنوبي الليطاني وعلى الحدود الجنوبية والشرقية».

وكانت قيادة «اليونيفل» وضعت مع بدء حرب الإسناد خطة إعادة انتشار تحت مسمّى «إعادة تجميع القوات وتأمين حمايتها وإعادة التموضع والانتشار»، تقضي بـ«إخلاء عدد من المراكز التي تقع على تماس مع المواقع الإسرائيلية ودمج عديدها وعتادها مع مراكز أخرى، مترافقة مع تخفيض شامل للعديد. ويقترن التخفيض مع إنشاء قوة رديفة كمراقبين دوليين تحت تصنيف قوات فصل أو عناصر ارتباط لضمان تطبيق القرار 1701 لناحية سحب سلاح الميليشيات ووقف الأعمال العدائية».

وبعد اتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الإسرائيلية – الأميركية جنوباً، أدخلت على الخطة تعديلات تقوم على تخفيض عديد الجنود والموظفين على السواء. وجاهرت لجنة الإشراف بتهميش دور «اليونيفل» واستئثار رئاستها الأميركية بالتنسيق مع الجيش اللبناني. وترافق ذلك مع اعتداءات إسرائيلية على مراكز وجنود اليونيفل، كان آخرها إطلاق النار فوق رؤوس عدد من الجنود الإندونيسيين كانوا يقفون في أطراف بلدة العديسة قبالة موقع مسكاف عام. وقد برّرت مصادر معنية في «اليونيفل»، خطة التخفيض المحتملة بـ«الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة على مستوى العالم».

من جهة ثانية، قرّر قائد اليونيفل أرولدو لاثارو في 21 آذار الجاري إنهاء خطة إجلاء موظفيها أو إعادة تمركزهم وإعادتهم إلى دوام العمل الاعتيادي في مراكزهم، استناداً إلى قرار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. لكنّ تاريخ القرار الذي استبق إتمام مهلة الستة أشهر، حرم الموظفين اللبنانيين من الحصول على تعويضات بدلات إعادة التموضع، بخلاف الموظفين الأجانب.

وكانت قيادة اليونيفل طبّقت خطة إجلاء موظفيها الأجانب وعائلاتهم إلى خارج لبنان وإعادة تمركز موظفيها اللبنانيين في بيروت بعد أيام على اندلاع العدوان الإسرائيلي في 8 تشرين الأول 2023. وصرفت تعويضات الإجلاء وإعادة التمركز للبنانيين والأجانب على السواء. الخطة التي وُضعت لستة أشهر، كانت اختيارية. وفور انتهائها عاد الموظفون إلى قواعدهم. وبعد تصاعد العدوان في 23 أيلول الماضي، بدأت اليونيفل بتطبيق خطة مماثلة، لكنها باتت إلزامية هذه المرة. وبعد أسبوع، أجلت الموظفين الأجانب وعائلاتهم خارج لبنان ودفعت لهم تعويضات بدلات الإجلاء مسبقاً. أما زملاؤهم اللبنانيون، فقد أجّلت اليونيفل دفع التعويضات إلى نهاية مهلة الستة أشهر. وكان مقرّراً أن تُصرف البدلات للبنانيين في 22 أو 23 آذار الجاري، مع انتهاء الستة أشهر الإلزامية. لكنّ القيادة أنهت تطبيق الخطة وأبلغت اللبنانيين بأنهم «لا يستحقون البدلات لأنهم لم يتمّموا الستة أشهر».

«الأخبار» استفسرت من قيادة اليونيفل حول سبب حجب البدلات عن اللبنانيين وعمّا وصفه بعض الموظفين اللبنانيين من «تمييز في التعاطي بين الموظفين الأجانب واللبنانيين». وردّ المكتب الإعلامي بأن «حفظ السلام ليس مجال عمل سهل، ولكنه المجال الذي اختاره موظفونا المدنيون الدوليون والمحليون. وقد واجهت اليونيفل وضعاً أمنياً صعباً خلال الأشهر الماضية، ولذلك اتّخذنا إجراءات لنقل الموظفين المدنيين غير الأساسيين عندما كان الخطر في أوجه، واتّخذ قرار إعادة الموظفين المحليين والدوليين بناءً على تقييم أمني شامل». وعن قرار إعادة الموظفين إلى دوامهم، لفتت «اليونيفل» إلى أن القرار «اتُّخذ بناءً على الاعتبارات الأمنية في حينه، وقد اتُّبعت جميع القواعد المعمول بها».

تقرير

مرائب الآليات المحجوزة من قبل قوى الأمن: تزوير وفساد و«حربقة»

لينا فخر الدين

بين فينة وأخرى «تشتعل» حماسة المديريّة العامّة لقوى الأمن الدّاخلي لتسيير الحواجز الطيّارة في العاصمة والمناطق، بغية التأكّد من قانونيّة قيود الآليات (دراجات ناريّة وسيارات وشاحنات...). ومن يقع في «الفخّ» لعدم تقيّده بالإجراءات القانونيّة يكون مصير اليّته الحجز ونقلها على «بلاطة» إلى أحد مرائب الآليات. وفيما يُسارع البعض إلى دفع الغرامة المتوجّبة على المخالفة لفكّ الحجز، يهمل آخرون الأمر إمّا لعدم تسجيلهم للآليّة، أو لأن قيمة الغرامات المتراكمة أعلى من سعر الآليّة المحجوزة، أو لعدم حيازة صاحبها إقامة شرعيّة، وهو ما ينطبق على السوريين وغيرهم، فيما تحيط شبهات فساد كثيرة بمصير هذه الآليّات.

ولأن لا قدرة للمديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي على الإبقاء على هذه الآليات في أماكن تابعة لها، تُعقد مُناقصات أو اتفاقات مع أصحاب مرائب (أو ما تُعرف بالبورة) في معظم المناطق لوضع الآليات المحجوزة فيها.

حراس قضائيون

يُعد أصحاب هذه المرائب، بالمفهوم القانوني، حرّاساً قضائيين على الآليّات، وتتضمن الاتفاقيّات التي توقّع معهم تعهّدهم بالحفاظ على الآليات وتحمّل مسؤوليتها في حال حصول أيّ حادثة كالسرقة أو الحريق، إذ تنص المادة 395 من قانون السير على أنّه «يُعتبر المؤتمنون على المركبات المحجوزة حراسا قضائيين مع كل ما ينجم عن ذلك من نتائج قانونيّة، ويتقاضون مقابل ذلك تعويضاً يومياً يوضع على عاتق مالك المركبة (...)». كما تنص المادة 396 على أنّه «تُحدّد شروط تنفيذ حجز السيارات والمركبات على أنواعها أو احتجازها أو استيداعها وحراستها بمرسوم يُتخذ بناءً على اقتراح وزيري العدل والدّاخلية والبلديات». وفي القانون أيضاً، يتوجّب على العناصر الأمنيّين رفع تقرير سنوي إلى دوائر التنفيذ القضائية في المناطق، يتضمّن عدد الآليات التي لم تُدفع غرامات فك حجزها ولا تزال مركونة في «البوَر» بهدف تلفها. والتلف بحسب القانون، هو العمل على تشويه الآلية و«قصّها» إلى نصفين ليستحيل استخدامها مرّة أخرى. كذلك يتوجب على أصحاب المرائب رفع تقرير مماثل، ويعمل القضاء على مُطابقة أعداد الآليات ومواصفاتها في التقريرين، ويُطلب من مأمور التنفيذ الكشف على المرائب. وتُرسل الجداول التي تتضمّن أعداد المركبات في المرائب ومواصفاتها إلى النيابة العامة مع طلب الموافقة على بيْعها. وبعد الحصول على الموافقة، تنظّم دائرة التنفيذ القضائيّة في المنطقة مزاداً علنياً لبيع الآليات المحجوزة تباعاً.

نصوص لا تشبه الواقع

هذا في المواد القانونيّة، لكن ما يجري على الأرض مخالف تماماً، إذ يؤكّد عاملون في هذا المجال وجود كمّ هائل من التجاوزات والتصرّف بالآليات عبر بيْع بعضها بطرق غير قانونيّة أو قطعاً، بالتواطؤ بين أصحاب المرائب وعناصر الأمن الذين يُكلّفون بالكشف على محتويات المرائب ومطابقة الأعداد والمواصفات، إذ يعمد هؤلاء إلى تحرير جداول مزوّرة بالموجودات، بغضّ نظر من القضاء في كثير من الأحيان.

ويؤكّد عناصر أمنيون ممن يُكلّفون بمطابقة جداول الموجودات أنّهم في كثير من الأحيان لا يكونون قادرين على التثبّت من استبدال بعض القطع في الآليات كالبطاريات مثلاً. ويلفت هؤلاء إلى أن أصحاب المرائب غالباً ما يعترضون على حجز الآليات الكبيرة في البورة بسبب المساحات التي تشغلها وعدم القدرة على التلاعب بقطعها، على عكس الدّراجات الناريّة التي يُمكن استبدال قطعها بسهولة، أو بيْعها بطريقة غير قانونيّة، خصوصاً أنّ كثيرين لا يُمانعون الاستحصال على دراجات من دون رخص قانونيّة.

لا رقابة على مُطابقة أعداد الآليات المضبوطة ومواصفاتها مع الموجودة في «البورة» (هيثم الموسوي)

المزادات غائبة

ويشير هؤلاء إلى أنّ «الدراجات النظيفة» يتمّ الاعتناء بها وعدم التلاعب بقطعها لبيْعها، بعد رشوة القوى الأمنية لتزوير جداول المطابقة، أو لعدم تنظيم مزادات علنية، كما هو حاصل في عدد من المناطق، حيث لا تنظّم مزادات شفافة منذ سنوات، بل تكون أشبه باتفاقيات مُعلّبة ترسو دائماً على الشخص نفسه! إذ يتفق صاحب المرأب مع أحد المقرّبين منه لتقديم سعر يتضمّن قيمة كامل الموجودات، بموافقة قضائيّة.

وتبقى الكثير من علامات الاستفهام حول مدى علاقة البائع بالشاري ومدى تحكّمهما بالأسعار، وما إذا كانت الموجودات في الأصل مطابقة للحجوزات في ظلّ ما يُحكى عن تواطؤ مع قوى الأمن التي لا تقوم في أغلب الأحيان بكشوفات حقيقيّة، والأهم ما إذا كانت المركبات قد تُلفت فعلياً أم أنّه يُعاد استخدامها وبيْعها كاملة، وليس قصّها وجعلها غير قابلة للاستخدام بحسب ما ينص القانون.

> يُفضّل صاحب «البورة» احتجاز الدراجات النارية على الآليات الأخرى لأنّ «سوقها أفضل»

كلّ هذه الأسئلة لا أجوبة عليها. إلا أنّ المعنيين بهذا الملف يُدركون أن العديد من أصحاب المرائب يُخالفون القانون، حتّى إن بعضهم افتتح مستودعات لبيع الدّراجات بأسماء أقاربهم، من دون معرفة ما إذا كانت هي نفسها المحجوزة بعد تغيير معالمها.

روائح الفساد، أو على الأقل كميّة الأرباح الناتجة عن هذا العمل، يمكن الاستدلال عليها من المُضاربات في السوق بين أصحاب المرائب وشبكة العلاقات مع القائمين على الملف بهدف تثبيت الاتفاق مع قوى الأمن على استخدام عقاراتهم كمرائب، بحسب ما يقول العديد من العاملين في المجال.

ويروي هؤلاء عن كيفيّة «جرّ رجل» بعض العناصر الأمنيّين إلى حجز الدراجات النارية في «بورهم»، إذ حالما يعرفون أنّ مفرزة السير في منطقتهم باشرت بوضع حاجز طيّار لتحرير محاضر ضبط بحقّ المخالفين، حتّى يُسارعوا إلى وضع «بلاطة» خاصة في خدمة هؤلاء بدلاً من استئجار واحدة. وبهذه «الخدمة» يضمن صاحب المرأب أن تنتقل الآليات المحجوزة على متن «البلاطة» إلى «بورته»!

هذا غيضٌ من فيض ما يحصل في مرائب الحجوزات، فيما القضاء غائب تماماً عن الملف منذ سنوات، وتحديداً حينما «فاحت الروائح» ووصلت إلى النائب العام التمييزي السابق القاضي غسّان عويدات الذي تشدّد في الرقابة على المرائب، إلى حدّ أنّه كان يُشرف شخصياً على عمليّات تلف الآليات، قبل أن يغرق البلد في تفاصيل أهم ليسقط الملف عن لائحة الأولويّات.

يُذكر أنّ «الأخبار» حاولت التواصل مع رئيس شعبة العلاقات العامّة في قوى الأمن، المقدّم أندريه الخوري، من دون أن تفلح في الحصول على إجابة.

أين تذهب غرامات السير؟

حدّدت المادة 400 من قانون السير الذي أُقرّ في تشرين الأوّل عام 2012 حصص كل فئة من غرامات السير التي يدفعها من ينظّم العناصر الأمنيّون بحقّه محاضر ضبط ومخالفات، على هذا النحو: 25% من حاصل كامل غرامات السير المستوفاة لصالح صندوق الاحتياط في قوى الأمن الداخلي (علماً أنّ قانون السير الذي كان معتمداً قبل عام 2012، كان قد خصّص 20% من حاصل الغرامات لصالح رجال قوى الأمن العام)، 20% لصالح البلديات وفقاً للأسس المُعتمدة في توزيع مخصّصات البلديات من الرسوم المشتركة.

في المقابل، خصّصت المادة نفسها 30% من الغرامات المحصّلة من الأحكام القضائية الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون لصالح صندوق تعاضد القضاة، كما تُقتطع نسبة 25% من الغرامات نفسها لصالح الصندوق التعاوني للمساعدين القضائيين وفقاً لأحكام المادتين 131 و150 تاريخ 1983 المُعدّل والمرسوم الاشتراعي الرقم 52 تاريخ 1983 المعدّل.

تقرير

الحكومة تضاعف بدلات حجز السيارات 100 مرّة

فؤاد بزي

ضاعف مجلس الوزراء في جلسته أمس، البدل اليومي للمرأب المُخصّص لإيواء المركبات المحجوزة، المعروفة بـ«بورة الحجز»، بنسبة تراوح بين 80 ضعفاً و100 ضعف. وبموجب المرسوم الجديد، سيصبح بدل حجز السيارة السياحية، 400 ألف ليرة عن كلّ يوم حجز في المرأب المسقوف، و350 ألف ليرة في المرأب غير المسقوف. علماً أنّ البدل القانوني في المرسوم 7793 الصادر عام 2012 كان 5 آلاف ليرة عن كلّ يوم حجز في المرأب المسقوف، و4 آلاف ليرة في المرأب غير المسقوف.

أتى التحرّك الحكومي لتعديل البدل نتيجة ضغط نقابة أصحاب مرائب الحجز الماجورة، والتي يحصل أصحابها على هذه البدلات ولا تدخل إلى الخزينة. فبحسب الأسباب الموجبة لتعديل المرسوم «تقدّم نقيب أصحاب المرائب عبد بربيش، في 30 نيسان 2024، بطلب تعديل الجدول المُلحق بالمرسوم 780 الصادر عام 1971، والذي يحدّد أجرة إيواء السيارات المحجوزة والمحتجزة في مرائب الحراسة القضائية». ولفت بربيش في كتابه لوزارة الداخلية، إلى أنّ الأزمة الاقتصادية وما رافقها من انهيار لقيمة الليرة، كل ذلك أدّى إلى تراجع قيمة بدل الحجز بنسبة بلغت 98,3%، من 3,5 دولارات عن كلّ يوم حجز للسيارات العادية إلى 0,06 دولار. لكن ما لم تقله نقابة أصحاب المرائب، قالته هيئة إدارة السير، إذ أشارت في طلبها لوزير الداخلية السابق بسام المولوي، إلى أنّ «أصحاب المرائب ينفردون في تحديد قيمة بدل الحجز اليومي، حتى ضمن النطاق الواحد».

أعادت هيئة إدارة السير السبب في التفاوت في قيمة بدل الحجز اليومي إلى التفلّت الذي تسبّبت به الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ عام 2019. فعلى السبيل المثال، «تتقاضى شركة مرأب الأرز، والتي تملك عدداً من المرائب في منطقة شاتيلا في بيروت، مبلغ 300 ألف ليرة يومياً بدل حجز السيارة. فيما يتقاضى مرأب مشيلح، الكائن في منطقة الجسر الواطي في بيروت أيضاً، مبلغ 800 ألف ليرة بدل حجز السيارة يومياً». بينما يبلغ البدل القانوني لحجز السيارة في المرأب 5 آلاف ليرة، بحسب المرسوم 2012/7793. ولم تقتصر ظاهرة التسعير العشوائي لبدلات الحجز على منطقة بيروت، بل شملت كلّ المرائب المتعاقدة مع الدولة اللبنانية، وعددها 78 مرأباً منتشرة في كلّ المحافظات. في محافظة البقاع 13مرأباً لا تعلم هيئة إدارة السير شيئاً عن بدلات الحجز فيها. ففي سياق الرفع العشوائي لبدلات الحجز بالليرة، عمد عدد من المرائب إلى دولرة بدلات الحجز. بحسب هيئة إدارة السير، «يتقاضى مرأب رمضان الكائن في محلّة الحيّة دولارين بدل حجز السيارة، و9 دولارات بدل حجز الشاحنة»، بينما «يطلب مرأب عبد الباقي الكائن في بعقلين مبلغ 3 دولارات بدل حجز السيارة».

لذا اقترح رئيس مصلحة تسجيل السيارات والآليات بالتكليف الرائد محمد عيد، تعديل بدلات الحجز في المرائب بناءً على سعر الدولار. وأرسل إلى المدير العام لهيئة إدارة السير والآليات مروان عبود، الجداول الجديدة المُقترحة بأسعار مدولرة على سعر الصرف القديم، أي 1507 ليرات لكلّ دولار، ثمّ حوّل عبد السعر إلى الليرة بناءً على سعر صرف الدولار في السوق، أي 89500 ليرة لكلّ دولار. فأصبح بدل حجز سيارات الشحن التي يقلّ وزنها عن 3 آلاف كيلوغرام 384 ألف ليرة. لكن أعيد تدوير الأرقام وزيادتها من دون تحديد القاعدة المعتمدة لهذه الزيادة. وكما يظهر في نص المراسلة، أُجري تعديل بخطّ اليد، وهو المُعتمد في المرسوم الحكومي. وبموجبه، أصبح بدل حجز السيارة 500 ألف ليرة، أي بزيادة 116 ألف ليرة عن التعديل القائم على سعر صرف الدولار فقط.

يُذكر أنّ بدل حجز الآليات على اختلافها في المرائب محدّد في اللائحة المُرفقة بالمرسوم 780 الصادر عام 1971. وبسبب التقلبات في سعر صرف الليرة على مدى عشرات السنوات، عُدّلت اللائحة المرفقة 4 مرّات، عام 1993 بموجب المرسوم 4340، وعام 2001 بموجب المرسوم 6624، وعام 2012 بموجب المرسوم 7793، وآخر تعديل كان في جلسة مجلس الوزراء أمس.

بدل الحجز اليومي للمركبات

الفئة	نوع المركبة	البدل السابق		البدل الحالي	
		مرأب مسقوف	مرأب غير مسقوف	مرأب مسقوف	مرأب غير مسقوف
فئة أولى:	سيارات الشحن (قاطرة ومقطورة)	10000	8000	800000	750000
	سيارات الشحن من وزن 3000 كيلوغرام وما فوق	8000	6000	700000	650000
	الباصات التي يزيد عدد ركابها عن 15 والمركبات الزراعية والأشغال العامة	8000	6000	600000	550000
فئة ثانية:	سيارات الشحن من وزن 3000 كيلوغرام وما دون	5000	4000	500000	450000
	الباصات التي يبلغ عدد ركابها 15 وما دون، والسيارات السياحية	5000	4000	400000	350000
فئة ثالثة:	الدراجات الآلية والهوائية والمركبات التي تجرها الحيوانات	3000	2000	250000	200000

المصدر: مشروع مرسوم تعديل بدلات الحجز

تقرير

نقابة المحامين في الشمال بدل نقابة بيروت

أمين سلام يبحث عن حصانة!

رغم كثرة الملفّات المتراكمة التي تطاول وزير الاقتصاد السابق أمين سلام وما تحمله من أدلّة قوية تجعله في موقع المشتبه في تورّطه بابتزاز شركات التأمين المتعثّرة مالياً، وإبرام عقود مشبوهة وارتكاب مخالفات داخل الوزارة، إلا أنّ القضاء لم يصل بعد إلى خلاصة حاسمة في هذا الإطار. حيث «تنام» هذه الملفّات في أدراج المدّعي العام المالي القاضي علي إبراهيم بعدما أحالتها محكمة جنايات بيروت برئاسة القاضي فادي عقيقي. وحدها لجنة الاقتصاد النيابيّة برئاسة النائب فريد البستاني، حرّكت الملف وقرّرت تقديم إخبار ضدّ كلّ من سلام، ومستشاريه كريم سلام (شقيق الوزير) وفادي تميم، وإيلي عبود بصفته مفوّضاً بالتوقيع، بتهم الاختلاس والابتزاز وهدر المال العام وتبييض الأموال، ما دفع النائب العام التمييزي، القاضي جمال الحجّار، إلى إصدار قرار بمنع سلام من السفر.

سارع الوزير السّابق، إلى عقد مؤتمر صحافي لتصوير المعركة على أنّها «شخصيّة»، في حين كان يعمل من تحت الطّاولة لإيجاد غطاء قانوني يحميه من الملاحقة القانونيّة، كما أنّ تجاهله حضور جلسات لجنة الاقتصاد النيابيّة كان، على الأرجح، لرهانه على إمكانية تلطّيه بحصانة نقابة المحامين باعتباره مُحامياً متدرّجاً، وذلك بعدما خسر حصانته الوزاريّة.

وبعدما تبيّن أن محاولاته للدخول إلى نقابة المحامين في بيروت لم تنجح، طلب نقل تدرّجه من بيروت إلى الشمال والتسريع في ملفّه من أجل حصوله على حصانة لا يعمل أعضاء المجلس على رفعها في حال طلب القضاء الإذن بملاحقته. وعليه، طُرح البتّ بنقل التدرّج في جلسة مجلس النقابة التي عُقدت في 13 شباط الماضي، وتوافق الحاضرون على اتّخاذ الموافقة المبدئيّة إلى حين استكمال الأوراق المطلوبة ودراسة الملف وإبداء الملاحظات عليه.

وقال أعضاء في مجلس نقابة الشمال إنّ جلسة أخرى عُقدت بعد أيّام جرى فيها اتخاذ الموافقة النهائيّة على الطّلب، لكن عضو مجلس النقابة المحامية باسكال أيوب، قالت في كتاب وجّهته منذ أيّام إلى نقيب المحامين في الشمال، سامي الحسن، إنّ هذا الأمر لم يحصل. ولفتت إلى أنّها راجعت رئيسة الديوان في ما خصّ الطّلب، لتردّ رئيسة الديوان بأنّه ممنوع عليهم الاطّلاع على الملف، قبل أن تُشير إلى أن الأمر قد قُضي وأن النقابة بانتظار أن يُسدّد سلام الرسوم المتوجّبة عليه، ولا وجود لأي دراسة لملف سلام ستُعرض على مجلس النقابة لاتخاذ القرار النهائي. وطلبت أيوب من الحسن «إطلاع المجلس على التقرير الذي تعدّه النقابة بشأن سلام أو إطلاعنا على قرار قبول التدرّج لنبني تعليقنا وفق الأصول قبولاً أو رفضاً ولنُبنى على الشيء مقتضاه».

كما ذكّرته بما تنص عليه المادة 113 من النظام الدّاخلي في نقابة بيروت بأنّه «لا يقبل نقل أي محامٍ متدرّج من نقابة المحامين في طرابلس إلى نقابة المحامين في بيروت ويُمكن للمتدرّج المُسجّل في نقابة المحامين في طرابلس أن يطلب قيْده في نقابة المحامين في بيروت كمتدرّج جديد على أن يخضع للشروط التي تفرضها أحكام وأنظمة هذه النقابة...»، مطالبةً بالمعاملة بالمثل وتطبيق نص المادة نفسها على سلام، علماً أنها أوردت أيضاً في كتابها عن تورّط سلام بصفقات ماليّة مشبوهة ووجود إخبار مقدّم بحقّه، «ما يُرجّح أنه شخص لا يوحي بالثقة وبفقدان الأهلية للانتساب إلى نقابتنا».

> نقابة المحامين في طرابلس: لن نحجب الإذن لملاحقة وزير الاقتصاد السابق في قضايا لا تتعلّق بالمهنة

ما حصل، أوحى بأنّ «تهريبة» حصلت لتمرير انتساب سلام وحصوله في وقتٍ لاحق على الحصانة، في حين تنفي مصادر قريبة من النقيب الحسن هذا الأمر، وتؤكّد «أنّنا لا نقوم بأمور بالسر أو بالتهريب»، وتُشدّد على «أنّ قرار نقل التدرّج كان بإجماع مجلس النقابة بعدما اطّلع على الأوراق والمستندات، ولم نعمل على تسريع الملف، إلا أن بعض أعضاء مجلس النقابة يُحاولون التنصّل من هذه الموافقة بفعل ضغوط تمارسها عليهم مرجعياتهم السياسيّة».

وتقول مصادر مجلس النقابة إنّ طلب نقل التدرّج سبق الإخبار بحقّ سلام، كما سبق قرار منعه من السفر، أو حتى تحديد جلسات استدعائه من قبل لجنة الاقتصاد النيابيّة، وأضافت: «نحن اعتمدنا الآليّة القانونية لطلب نقل التدرّج من دون أن تكون لدينا أيّ أهداف بحمايته بالحصانة، وفي حال طالب القضاء بملاحقة سلام في أي أفعال ارتكبها خارج نطاق المهنة، فإنّنا لن نحجب الإذن أبداً، ونحن لا نعطي هذه الحصانة إلا بقضايا تتعلّق بممارسة مهنة المحاماة. وبالتالي، لا يُمكن اتّهامنا بأنّ هناك نوايا لإعطاء الغطاء لسلام، بل نحن تصرّفنا بحسب القانون».

(هنّ الويب)

على الغلاف

مجازر العائلات والإخلاء الجماعي: حرب الإبادة تعود إلى نسقها

تململ مصريّ من «الضغط» الإماراتي: تحريك العملاء... في خدمة التهجير

القاهرة - الأخبار

لا تزال الإمارات تدفع بالمخطط الأميركي - الإسرائيلي لتهجير أهالي قطاع غزة، في وقت تسعى فيه مصر لإحباط ذلك المخطط الذي تعتبره «مهدّداً» لأمنها القومي. وفي مقابل الساندة القطرية للمواقف المصرية، تتواصل الاتصالات الإماراتية على المستوى الاستخباراتي، مع أطراف عدة، لتسويق فكرة التهجير، والتي لم تلقَ «ممانعة أردنية»، الأمر الذي «قد يدفع إلى صدام غير مباشر» بين القاهرة وأبو ظبي، حسبما يرى مسؤولو الأولى.

وبحسب مصادر مصرية تحدّثت إلى «الأخبار»، تراهن أبو ظبي على عدم قدرة القاهرة على احتواء الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، فيما تبدي دعماً متزايداً للسلطة الفلسطينية التي ستتلقّى المزيد من المساعدات المالية، وسط تسهيلات ستمنحها إيّاها أبو ظبي بالتنسيق مع تل أبيب، وامتيازات لمسؤولي رام الله في مقابل إجراءات يتخذونها ضدّ حركة «حماس» والفصائل المقاومة في غزة. وفي الوقت نفسه، تقول المصادر إن «ثمّة عملاء، في القطاع حصلوا على وعود من أطراف عربية بدعمهم وتحسين حياتهم خارج غزة»، لافتة إلى أن «التحركات في داخل القطاع خلال الأيام الماضية لم تكن بمعزل عن مخطّطات التهجير»، أملةً أن «تكون الإجراءات المتّخذة من المقاومة في داخل القطاع قادرة على احتواء تلك التحركات والسيطرة عليها بالنظر إلى تداعياتها الخطيرة».

وفيما وصل وفد أمني مصري، أمس، إلى الدوحة، التي تشهد جولة جديدة من المفاوضات غير المباشرة، يسعى الوفد إلى «الدفع في اتجاه تنفيذ الهدنة على مراحل، تشمل إطلاق عدد من الأسرى الإسرائيليين، مقابل إفراج إسرائيل عن أسرى فلسطينيين، والتزامها بضمان تدفّق المساعدات الإنسانية». وبحسب مسؤولين مطّلعين، فإن «القاهرة ترى أن التصوّر المقدّم من قبلها بمثابة الفرصة الأخيرة لإنهاء التصعيد»، وإن «الدعم الأميركي للموقف المصري لا يبدو كافياً للضغط على إسرائيل، التي لا تزال تؤكد أنها لم تنهِ عملياتها العسكرية في القطاع، وتواصل استهداف قيادات «حماس»، ما يزيد من تعقيد المشهد التفاوضي». وفي حال وافقت «تل أبيب» على العودة إلى التهدئة، يُرجّح أن تدخل الأخيرة حيز التنفيذ بحلول صباح السبت، علماً أن المعطيات الميدانية تشير إلى استمرار «تشدّد تل أبيب في التعامل مع مطالب التهدئة».

غزة - يوسف فارس

يحافظ جيش الاحتلال على مستوى مدروس وبطيء ودام من عملياته العسكرية في قطاع غزة. ويُعدّ النسق الذي سُجّل خلال اليومين الماضيين، مشابهاً لما استأنف به العدو حرب الإبادة، إذ تشنّ الطائرات الحربية الإسرائيلية العشرات من الغارات في مناطق القطاع كافة، مستهدفةً منازل الآمنين وخيامهم. وقصف العدو، ليل الأربعاء - الخميس، منزلاً لعائلة الغرباوي في شارع أحمد ياسين في حي الصفطاوي شمال مدينة غزة، ما أدّى إلى استشهاد 7 مواطنين هم ربّ الأسرة والأطفال جميعهم. وفي منطقة سكنة فدعوس شمال مدينة بيت لاهيا، ارتكب جيش الاحتلال جريمة بحقّ عائلة البلبي، حيث أغارت الطائرات الحربية على منزل مكتظّ بالنازحين من العائلة، ما أدّى إلى استشهاد العشرات من المواطنين؛ وحينما حاولت والدة بعض المصابين إسعافهم مع بعض أحفادها، كرّرت المدفعية قصف المنزل، ما أدّى إلى استشهاد الأم و20 من أبنائها وأبنائهم. كما لم تتوقّف وسائط المدفعية عن دكّ المناطق الشرقية لمخيم جباليا، في حين شهدت المناطق الشمالية لمدينة بيت لاهيا وتحديداً قرية أم النصر التي توغّل فيها العدو برياً، عمليات نسف وتدمير كبرى للمنازل والمربّعات السكنية.

وإذ عاش أهالي شمال القطاع ليلة جديدة شديدة القسوة، تجمّع فيها النسف والقصف المدفعي والتحليق المكثّف لطائرات «الكوادكابتر»، تشهد المناطق الشمالية لمدينة بيت لاهيا والمناطق الجنوبية لحي الزيتون والشرقية لحيَّي التفاح والشجاعية، زخماً ميدانياً كبيراً، حيث انتهج جيش الاحتلال أخيراً أسلوب تحذير مربعات سكنية بأكملها، لاستهداف أحد المنازل، وهو ما يتسبّب بموجات نزوح وحالة مستمرة من التنقل وعدم الاستقرار. أما في جنوب القطاع، وتحديداً مدينة رفح التي يواصل العدو حصار حي تل السلطان فيها، فقد كشفت طواقم الدفاع المدني التي تمكّنت، أمس، من دخول منطقة البركسات، عن جريمة بحق 14 عنصراً من عناصر الدفاع المدني وجمعية الهلال الأحمر، كانوا قد حوصروا في المكان. ووفقاً لما أبلغ به جهاز الدفاع المدني، فقد تمّ العثور على جثمان أحد المسعفين، فيما يُرجّح أن بقية زملائه تمّ إعدامهم وإخفاء جثامينهم، قبل أن يحرق جيش الاحتلال العشرات من سيارات الإسعاف ويدمّر كل المقدّرات الإغاثية في المكان.

> تتواصل تهديدات الاحتلال بالانتقال إلى مرحلة أكثر شراسة وعدوانية من القتال

وتواصل خريطة النوغل البري، منذ استئناف القتال، في حدود المنطقة العازلة في مناطق بيت لاهيا وبيت حانون وجنوب حي الزيتون ومحور «نتساريم»، بالإضافة إلى المناطق الشرقية لمدينة خانيونس، حيث لم يبدأ العدو حتى اللحظة عمليات توغّل عميقة إلى وسط الأحياء المأهولة، سوى في رفح، فيما تتواصل تهديداته بالانتقال إلى مرحلة أكثر شراسة وعدوانية، تتضمّن السيطرة العسكرية والأمنية على مناطق القطاع كافة، وهو ما لا يعكسه حتى اللحظة مستوى التعبئة الميدانية والحشود العسكرية.

أما على الصعيد الإنساني، فقد دخلت مناطق غزة كافة في موجة حادّة من نقص المواد الغذائية، وسط تحذيرات أممية من أن كمية الغذاء المتبقّية في القطاع ستنفد في غضون بضعة أيام.

لحظة سقوط صاروخ على مخيم البريج في وسط قطاع غزة (أ ف ب)

حملة نتنياهو على «النظام السياسي»: الحرب أداةً للبقاء

يحيى دبوق

يواصل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وائتلافه اليميني، تنفيذ سلسلة من الخطوات الرامية إلى إعادة تشكيل النظام السياسي في إسرائيل، والتي لا تستهدف فحسب تعزيز سيطرة السياسيين على مفاصل الدولة، بل أيضاً تقليص دور المؤسسات القضائية والرقابية والتشريعية، والتي مثّلت تاريخيّاً ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين السلطات، ومنْع غلَبة فئة اجتماعية على أخرى، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الطابع الليبرالي للدولة. والتغييرات التي يسعى نتنياهو خلفها، ليست جديدة بالكامل؛ إذ كانت بدأت قبل الحرب على قطاع غزة في عام 2023، وجرى تجميدها لاحقاً نتيجة ردود الفعل الشعبية، وبفعل الحرب نفسها. ومع ذلك، فإن ما يجري ليس مجرّد تعديلات شكلية، بل تحوّل جوهري في نمط الحوكمة داخل «الدولة العبرية»، مع استغلال الحكومة على إقصاء المؤسسات المستقلّة عن مركز القرار، وتحويلها إلى أدوات تحت سيطرة السلطة التنفيذية. ويضع هذا المخطط، إسرائيل، أمام حالة غير مسبوقة من التعقيدات السياسية والاجتماعية، متخمة بالفرضيات والسيناريوات التي يصعب استشراف مآلاتها في الوقت الحالي، وإنْ كان واضحاً أنها ستلقي بظلال ثقيلة على الحرب التي جرى استئنافها في غزة، لناحيتي حدودها وإمكانات التسوية فيها.

وفي ضوء ذلك، يرى العديد من المراقبين والمحلّلين في إسرائيل، أن خطوات الحكومة لا تعزّز الانقسامات السياسية والاجتماعية العميقة داخل المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل قد تقرّب الكيان إلى حافة «الحرب الأهلية»، وفق ما أشار إليه وزير الأمن السابق، وأحد قادة المعارضة، بني غانتس، علماً أن الرجل ظلّ، حتى وقت قريب، جزءاً من الائتلاف الحكومي، إذ إن ما يُتّخذ اليوم من إجراءات، ولا سيما تلك المتعلّقة بالإصلاحات القضائية وتغيير آليات اختيار القضاة، أصبح نقطة خلاف حادّ، مع مصادقة «الكنيست» على قانون يمنح السياسيين والسلطة التنفيذية القدرة على فرض هوية القضاة في المناصب العليا، في ظلّ مقاطعة المعارضة جلسة التصويت.

وعلى خلفية هذا المشهد المُعقّد، يبدو أن الحرب على غزة لم تَعُد مجرّد قضية عسكرية أو أمنية، بل تحوّلت إلى أداة ضمن الصراع الداخلي الإسرائيلي نفسه، مكّنت الحكومة ورئيسها من الاستمرار في السلطة، شهراً على جولات القتال الأولى، والتي عادت لتستعر من جديد، في ظلّ استمرار الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة للعمليات العسكرية، يبرز تساؤل حول ما إذا كانت الحرب تُدار بالفعل ضدّ حركة «حماس»، أم أنها تُستخدم كوسيلة لتعزيز مكانة الحكومة وسياساتها الداخلية؟ على أي حال، فإن الواقع المستجدّ يزيد من تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل، ويضيف طبقات من الغموض إلى مستقبل النظام السياسي والحوكمة في الكيان، وربّما يؤثّر أيضاً على استقراره، وعلى الحرب نفسها.

وفيما يبدو أن هناك قدراً من المبالغة في تحذيرات غانتس من الحرب الأهلية، فإن تعامل الحكومة مع التحدّيات الداخلية ربّما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ما يقرّب الكيان بالفعل من الاحتراب الداخلي، إذ إن قانون تعيين القضاء،

> يتمتّع ائتلاف الحكومة برؤية وتأثير واسعَيْن وأكثر قوّة، مقارنةً بمعارضيه

والذي سلك مساره التشريعي، ينتظر إقراره النهائي قبل عرضه على المحكمة العليا، والتي لا يبدو أنها ستوافق عليه. وفي حال لم تمتثل الحكومة للقرارات القضائية، سيكون التحدّي الداخلي كبيراً جداً، حيث قد تلجأ الأخيرة إلى مواصلة مسارها من دون اعتبار للعراقيل القضائية، خاصة إذا لم تجد خطواتها ردودَ فعل قوية من الشارع والجمهور.

وعلى الجانب الآخر من المتراس الداخلي الإسرائيلي، ليست ثمة معارضة قوية وقادرة على فرملة خطط الحكومة و«مسارها الإصلاحي»، فيما استراتيجية المعارضة الحالية مشوبة بالشقوب والثغرات، ما يجعلها هشّة وغير فعّالة في مواجهة التحوّلات السياسية الجارية، فضلاً عما تعانيه أحزابها من ضعف كبير نتيجة غياب رؤية واضحة تجمعها على أهداف محدّدة قابلة للتحقّق. أيضاً، فإن الشخصيات القيادية في هذا المعسكر، وفي مقدّمها بني غانتس، لا تبدو قادرة على تقديم بديل مقنع لنتنياهو أو لسياسات الحكومة، وهو ما يمنع الجمهور الإسرائيلي، والشرائح المتذبذبة في آرائها، من الالتفاف حول المعارضة واعتبارها نداً حقيقياً للحكومة.

ولا يزال المعارضون يعتمدون التظاهرات والاحتجاجات الشعبية وسيلةً لتحقيق أهدافهم السياسية، وعلى رأسها إسقاط الحكومة وتغيير سياساتها. إلا أن التجربة العملية تشير إلى أن هكذا تحرّكات تصبّ، في كثير من الأحيان، في مصلحة الحكومة بدلاً من المعارضة، حتى وإنْ حقّقت نتائج جزئية، كما حدث قبل الحرب. وعليه، فإن هذه التظاهرات ستبقى غير فعّالة، ما لم يجرِ العمل على رفدها بعناصر قوّة لا تظهر متاحة في الوقت الراهن، وتحديداً ما يتعلق بالإغلاق العام الذي لا تقوى عليه إلا الاتحادات النقابية، التي ما زالت مترددة إزاء الانضمام إلى الاحتجاجات. وعلى الجانب الآخر، يتمتّع الائتلاف الحكومي برؤية وتأثير واسعَيْن وأكثر قوّة، مقارنةً بمعارضيه، فيما لا يرى ضرورة ملحّة لتعبئة الشارع المؤيّد له بشكل مباشر، إلا إذا كانت هناك حاجة إلى تحسين الصورة العامة وموازنة الرواية السائدة.

لكن، هل يعني ما تقدّم أن الطريق بات ممهّداً لتحقيق أهداف نتنياهو وائتلافه في الساحة الداخلية؟ لا يزال من السابق لأوانه تقديم إجابة حاسمة على هذا السؤال؛ إذ إن المسار طويل ومعقّد ومليء بالعراقيل والتحدّيات التي قد تعيق تحقيق تلك الأهداف. ومع ذلك، يبدو أن الغلبة - حتى الآن - تميل إلى جانب الحكومة والائتلاف، اللذَيْن يزنان خطواتهما بعناية قبل تنفيذها، ويستغلّان الفرص المتاحة بدقّة. كما لا يبدو أنهما مستعجلان لتحقيق النتائج، بل يتبعان استراتيجية «قضمة قضمة»، أي التدرّج في تحقيق أهدافهما.

وانطلاقاً من ذلك كله، فقد أصبحت الحرب على غزة جزءاً لا يتجزّأ من اللعبة السياسية الداخلية في إسرائيل، حيث تتداخل ديناميكياتها مع تعقيدات «الجبهة الداخلية»، ما يجعل التوصّل إلى حلول، بالتالي، أكثر صعوبة.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور المُستدعى ضدهم: توماس وفكتوريا الياس صنيفر، جوزف هارون عساف ميتشيل، دجوان غوتاردي سادي هاري ميتشيل الياس، سادي ميتشيل، المجهولي محل الإقامة الحُضور لاستلام نسخة عن القرار رقم 2025/2 أساس رقم 2024/2099 تاريخ 2025/1/9 المُقامة من طانيوس جميل عساف ورفاقه وكيلهم المُحامي حسين صبحي قرقماز والذي قضى باعتبار العقارات ذات الأرقام /359/ و360 و364/ عنقون، والعقارات /140/ و141 و179/ و157 و500 و789/ من منطقة طنبوريت العقارية غير قابلة للقسمة العينية وإزالة الشيوع فيهما عن طريق بيعهما بالمزاد العلني للعموم أمام دائرة التنفيذ المُختصة وتوزيع الثمن على الشركاء بنسبة ملكية كُل منهم، واعتبار تقرير الخبير المُهندس منير علوه جزءاً لا يتجزّأ من الحُكم الراهن وذلك خلال مُهلة شهر من تاريخ النشر.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية برئاسة القاضي رانيا صادق بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/454 بيع العقار رقم /3230/ من منطقة عنقون العقارية بالمزاد العلني، المُنفذ: فادي نواف رعد، وكيله المُحامي حسين صبحي قرقماز.

المُنفذ عليهم: فؤاد وعماد ومحمد وحسن وموسى وفاطمة وزينب ورباب وخديجة علي فرحات وبدرية خالد العكاري وورثة زكية فرحات وهم: حسن وحسنية ومصطفى ونجاح موسى فرحات وسليمة ومبادة علي زيعور ودلال ونوال وإيمان وزكية وزاهي وفاطمة وحسان محمد فرحات وورثة أم البنين موسى فرحات وهم: حسين كامل مخيبلي وعلي ومحمد وحسن ونزهة وعباس وقاسم حسين مخيبلي وورثة المرحومة إحسان موسى فرحات وهم: محمد موسى زيعور وحسين وعلي وموسى وعمران وفاطمة وزينب محمد زيعور وورثة المرحومة إبتسام موسى فرحات وهم: وفيق علي غنوي ومي ورنا وريان وعلي وفيق غنوي.

السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا، الناظرة بالقضايا العقارية تحت رقم قرار 2021/41 أساس 2021/1497 تاريخ 2021/5/20 والقاضي باعتبار العقار رقم /3230/ من منطقة عنقون العقارية غير قابل للقسمة العينية بين الشركاء وإزالة الشيوع فيه عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم.

تاريخ تبليغ الإنذار: 2023/5/17
تاريخ محضر الوصف: 2023/10/30
وتاريخ تسجيله: 2024/1/29
مُحتويات العقار رقم /3230/ عنقون: أرض بعل سليخ لا بناء عليها مزروعة بأشجار الزيتون.
مساحته: /1316/ م.م.
حُدوده: شمالاً العقار /3229/.
جنوباً: العقارات 3231 و3232 و3233 و3234.
شرقاً: العقار /3228/.
غرباً: العقار /3307/.
بدل التخمين: 2400 سهماً: /46000/ $.
بدل الطرح: 2400 سهماً: /46000/ $.
موعد المُزايدة ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2025/5/15 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس الدائرة في صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي في قلم الدائرة (مُرفق بالمبلغ إيصال سحب مع جدول بأرقام الغُملات من مصرف مُعتمد)، وعليه أن يتخذ محل إقامته مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المُزايدة بالعشر على مسؤوليته.

رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب صافي رفيق العريس بصفته صاحب العلاقة سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك صافي رفيق العريس بالقسم 27 من العقار /302/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم أمين السجل العقاري في بيروت جويس عقل

إعلان قضائي

بتاريخ 2025/3/20 قررت المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا (الغُرفة الأولى) برئاسة القاضي فرنسوا الياس. نشر خُلاصة عن الاستدعاء المُقدم من مني حليم النقور والذي تطلب فيه الحُكم بوفاة المفقودتين اجيني الياس أيوب خليل غطاس مواليد 1918 وفكتوريا الياس أيوب خليل غطاس مواليد 1925 ورقم سجلهما 142/برتي والمفقودتين مُنذ أكثر من سبعون عاماً.
فمن له المصلحة بالاعتراض أن يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
غرفة الرئيس
يُبلغ إلى المُنفذ عليه: زياد مسعود المجهول المقام
عملاً بأحكام المادة /409/ م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2020/924 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ فرست ناشيونال بنك وناتجاً عن طلب تنفيذ جدول دين بقيمة 172564 د.أ. عدا اللواحق.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت
فاطمة دياب عمر

وثيقة تبليغ خُلاصة حُكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت الغُرفة الناظرة في دعاوى الغش.
الرئيس: ادهم قانصو مُكلف.
رقم الدعوى: 2025/13 تاريخ 2025/3/20.
المُدعي: الحق العام.
المُدعى عليه: محمد عصام حسن شهاب الدين.
نوع الجُرم: عدم إعلان أسعار.
المواد المحكوم بها: 120 من قانون حماية المُستهلك رقم 2005/659 العدل.
خُلاصة حُكم قضى بتغريم المُدعى عليه مبلغ عشرة ملايين ل.ل. على أن يُحبس يوماً واحداً عن كُل عشرة آلاف ل.ل. في حال تخلفه عن الدفع.
بيروت في: 2025/3/27
رئيس القلم
أحلام أبو ضاهر

إعلان قضائي

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية المدنية في النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعُضوية القاضيين ريم الحجار وفرح مسعود سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المُستدعى ضدهم: باسم وجمال ونُدى ومحمد يحيى زبيب وياسمين وزكريا وأحمد وعمران ومنى محمد زبيب وحنان ومحمد وسحر وسمر ورؤوف مفيد الأسعد المجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته وتنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت
فاطمة دياب عمر

وثيقة تبليغ خُلاصة حُكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت الغُرفة الناظرة في دعاوى الغش.
الرئيس: ادهم قانصو مُكلف.
رقم الدعوى: 2024/59.
رقم النيابة: 2024/2638.
رقم القرار وتاريخه: 2025/12 في 2025/3/20.
المُدعي: الحق العام.
المُدعى عليه: غسان إبراهيم أيوب والدته حسن إبراهيم.
نوع الجُرم: اختلاف الأسعار بين الرفوف والصندوق.
المواد المحكوم بها: 121/118 من قانون حماية المُستهلك رقم 2005/659 العدل.
خُلاصة حُكم قضى بتغريم المُدعى عليه مبلغ عشرين مليون ل.ل. سنداً للمادة 121/118 من قانون حماية المُستهلك 659/العدل على أن يُحبس يوماً واحداً عن كُل عشرة آلاف ل.ل. في حال تخلفه عن الدفع سنداً للمادة 54 عُقوبات.
بيروت في: 2025/3/26

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبليغ إعلام التعديل.
وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم التكليف	اسم المُكلف
690780	بدرة يوسف زين الدين
1523035	علي فايز جقال
2602997	نعمات محمد عسيلي
1791958	ابراهيم محمد الحاج علي
2059778	محمود محمد الحاج علي
1077728	قاسم محمد الحاج علي
2811697	فاطمة يوسف سعد
555404	محمد يوسف سعد
1347029	كمال سليم سلهب
1424109	حسن واكد طحيني

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.
الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي
بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ ضريبة مُتوجبة (إنذار شخصي)
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبليغ الضريبة المُتوجبة.
وفي حال قضى الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم التكليف	اسم المُكلف
3166504	شركة البحر المُتوسط ش.م.م.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.
الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي
بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 64

◄ للبيع ►

للبيع صهريج محروقات عُمومي فولفو موديل 2008 بحالة مُمتازة. السعة 18.000 ليتر.
daiz68637@gmail.com

على الغلاف

تعطيل المطار هدفاً أوّلَ
صنعاء تكرّر استهداف «بن غوريون»

يمنيون يتظاهرون بالسلاح خلال تجمع للتضامن مع قطاع غزة في صنعاء (أ ف ب)

صنعاء - **رشيد الحداد**

كرّرت قوات صنعاء عملياتها الجوية ضد مطار «بن غوريون» في تل أبيب بشكل مركّز، وذلك في مسعى منها لإفراغ المطار من الحركة الملاحية، وتشديد الحصار على الكيان المطلع الشهر الجاري، بعد أن تجنّبت كل السفن التجارية الإسرائيلية المرور في مناطق عمليات «أنصار الله» البحرية، منذ إعلان الأخيرة استئناف هجماتها على الكيان مطلع الشهر الجاري، وتراهن صنعاء على أن استهداف المطار الذي يُعد أحد أهم المنافذ الجوية لإسرائيل بعمليات يومية، سيدفع شركات الطيران العالمية، ولا سيما الأميركية، إلى وقف نشاطها، خاصة أن تلك الشركات توقّفت العام الماضي، نظراً إلى ارتفاع المخاطر في المطار.

وكان أعلن الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أمس، أن القوة الصاروخية اليمنية استهدفت مطار «بن غوريون» بصاروخ باليستي من نوع «ذو الفقار»، وهدفاً عسكرياً جنوب تل أبيب بصاروخ باليستي من نوع «فلسطين 2» فرط صوتي. وأكد مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن مثل هذه الخطوة التصعيدية سبق لها أن نجحت خلال المرحلة الأولى من الإسناد اليمني لقطاع غزة، في إجبار نحو 20 شركة ملاحة جوية دولية على وقف رحلاتها إلى المطار، الذي تصل عبره أيضاً غالبية شحنات السلاح الأميركية للعدو الإسرائيلي في إطار الدعم الأميركي لقتل الشعب الفلسطيني.

ويقول المحلل العسكري، كامل المعمري، من جهته، لـ«الأخبار»، إن إعلان قوات صنعاء مطار «بن غوريون» منطقة غير آمنة، يعكس قدرة القوات اليمنية على ربط قضية غزة بأمن الكيان الداخلي، ما يجعلها ورقة ضغط فعّالة في يد المقاومة. وأشار إلى أن تحذير سريع شركات الطيران الأجنبية يضع حركة الطيران من المطار وإليه في أعلى معدّلات المخاطرة بالنسبة إلى كل شركات الطيران الدولية، والتي لا تزال عاملة فيه.

وإلى جانب ذلك، استمرت القوة الصاروخية وسلاح الجو المُسيّر والقوات البحرية في تنفيذ هجمات مشتركة ضد القطع الحربية الأميركية في البحر الأحمر، وعلى رأسها حاملة الطائرات «هاري ترومان»، حيث استهدفتها بعدد من الصواريخ الباليستية والمجنّحة والطائرات المُسيّرة. وأكد سريع أن «من نتائج عمليات التصدي والمواجهة خلال الأيام الماضية، إفشال محاولات العدو التقدّم بقطعه الحربية في اتجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، وإحباط كل محاولات توسيع عدوانه على بلدنا من خلال الغارات والقصف من البحر». ونبّه إلى أن «المواجهات خلال الأيام الماضية لم تكنْ إلا بداية لما سيكون من توسيع تدريجي للعمليات الدفاعية خلال الأيام المقبلة».

وفي الإطار نفسه، وفي كلمة لمناسبة «يوم القدس العالمي»، أكد قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، أن «هناك بشارات كبيرة قادمة في تطوّر القدرات العسكرية اليمنية، وهناك تصدّياً قوياً للعدوان الأميركي، حيث صارت قطعه البحرية تهرب إلى أقصى شمال البحر الأحمر». واعتبر استقدام حاملة طائرات أميركية جديدة إلى البحر الأحمر «دليلاً على الفشل في تحقيق أيّ أهداف». كما دعا الحوثي العرب إلى التحرّك واليقظة، مشيراً إلى أن «العدو الإسرائيلي طامع في احتلال أرضكم أيها العرب وفي ثرواتكم، وطامع في سوريا وحتى في الأردن، وهو الآن يتحكّم في مياه الشرب للشعب الأردني، والعدو يتآمر على العراق وعلى مصر».

الحوثي: استقدام حاملة طائرات أميركية جديدة دليل فشل

إلى ذلك، شنّ الطيران الأميركي، أمس، غارة استهدفت كسارة خاصة بتقطيع الحجارة في منطقة العرقوب في مديرية خولان جنوب صنعاء، ما أدّى إلى مقتل عاملين وإصابة ثلاثة آخرين.

تقرير

عودة الصراع السعودي - الإماراتي
«شرَر» ترامب يطاول الخليج أيضاً

حسين إبراهيم

لم يسبق للعلاقات السعودية - الإماراتية أن وصلت إلى هذا المستوى من الانحدار الذي تعبّر عنه حرب مفتوحة بين أنصار نظامَي البلدين على منصات التواصل الاجتماعي، جرت مساع لإخراجها من الميدان العام تحت عنوان درء الفتنة، إلا أنها لم تفلح في وقفها. ولعل أكثر ما عكس هذا الصراع، ذلك المزاد الذي هدف إلى استرضاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب؛ فبعدما أعلن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، على إثر اتصال تهنئة بالرئيس العائد، نيّته استثمار 600 مليار دولار في الولايات المتحدة مع احتمال زيادتها إلى تريليون، كشف الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، بعد لقاء شقيقه طحنون بترامب في البيت الأبيض، قراره استثمار 1,4 تريليون دولار، في الولايات المتحدة، وخصوصاً في الذكاء الاصطناعي. وعلى إثر تلك الخطوة، ردّد معارضون سعوديون أن ابن سلمان يفكّر في رفع عرضه إلى 1,5 تريليون.

والواقع أن هذه الاستثمارات الضخمة تنبع من خوف؛ إذ إن حلفاء ترامب ليسوا أوفر حظاً من خصومه في التعرّض للابتزاز والتهديد، ولكن مردّها أيضاً إلى طمع في دعم يستخدمه كل من الطرفين في حماية نظامه وتوسيع نفوذه، وأيضاً ضد الطرف الآخر. فالرجل يقوم بالفعل بإجراءات تغييرات جذرية في سياسة أميركا، تغطّي الكرة الأرضية كلها، فيما أخطرها يتجسّد في الشرق الأوسط الذي يشهد بلا شك منعطفاً مصيرياً لم يسبق له أن عرفه في تاريخه الحديث. ولعلّ ظروفاً كهذه سيسعى كل من رئيس الإمارات، محمد بن زايد، وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى استغلالها لتعظيم دوريهما تحت المظلة الأميركية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى زيادة حدة التنافس بينهما.

وفي هذا السياق، نفّذت أبو ظبي، الأسبوع الماضي، عبر وكيلها الأول في اليمن، رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي»، عيدروس الزبيدي، انقلاباً على السعودية في محافظة حضرموت، من خلال تنظيم اجتماع قبلي تمّت خلاله إقالة رئيس «حلف قبائل حضرموت»، عمرو بن حبريش، الذي تستخدمه الرياض في مسعاها للحد من النفوذ الإماراتي في المحافظة الغنية بالنفط، وذلك أثناء وجود الأخير في السعودية، حيث اجتمع بوزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان. على أن الصراع المتجدّد يمتدّ على كامل جنوب اليمن، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية في حكومة صنعاء، جمال عامر، الذي قال إن أبو ظبي سيطرت على جزيرة سقطرى، والآن تسعى للسيطرة على محافظة المهرة التي تتنازع عليها مع الرياض.

في المقابل، لم يكن بإمكان الإمارات إخفاء الانتكاسة التي تعرّضت لها في السودان، مع سيطرة الجيش على كامل العاصمة، وإعلان قائده، عبد الفتاح البرهان، أن الخرطوم صارت «مدينة حرة» من وجود قوات «الدعم السريع». كما لم يكن بإمكانها تخطّي خسارة سقوط النظام السوري الذي كانت أول من انفتح عليه تحت عنوان التحالف في محاربة المتطرّفين، لتجد نفسها اليوم في مواجهة تقاطع مصالح كبير بين السعودية وتركيا، لعل العداء لها أحد أسبابه الرئيسية. فبالنسبة إلى ابن سلمان، لا ضير في التحالف مع رجب طيب إردوغان إذا كان ذلك يغيظ ابن زايد، فيما أميركا نفسها تراقب، من المقاعد الخلفية، الصيغة القائمة في سوريا، بما فيها دورا السعودية وتركيا. إلا أن أبو ظبي لا ترى خسارتها هذه نهائية، باعتبار أن أوضاع الحكم الجديد لم تستقر، وأن واشنطن لم تقرّر وجهة نهائية للتعامل معه، وأن شكل سوريا ما بعد الأسد لم يتحدّد بعد. وهنا، تستطيع الإمارات، من خلال تحالفات مختلفة، أحدها مع مصر، وآخر مع إسرائيل، وثالث مع أقليات كالدروز والعلويين والأكراد، وفصائل مختلفة مع الحكم السوري مثل فصائل درعا، وأيضاً من طريق الوضع الناشئ على الحدود اللبنانية - السورية، الرهان على دور مهم في سوريا، إن لم يكن إدخالها في أتون صراع لا يبقي ولا يذر.

الرياض وابو ظبي تنخرطان في مزاد لاسترضاء الرئيس الاميركي

وفي الصورة الأعم، فإن الإمارات تستمد جبروتها من أنها أخذت قرارها بالتطبيع مع إسرائيل حين التماهي مع الاحتلال، إلى الحد الذي جعلها أخيراً تستقبل قادة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، في حين أن السعودية ما زالت في طور التفاوض على شروط التطبيع، وأحد هذه الشروط إقامة دولة فلسطينية لا يبدو أحد في إسرائيل في وارد الموافقة عليها. وبالتالي، فإن التطبيع الرسمي السعودي ما زال غير منظور، ويعوق المملكة عن «المنافسة الكاملة» مع أبو ظبي، التي لم يكن حجمها ليتيح لها الوقوف في وجه الرياض، في مسألة من مثل الخلافات على الحدود المشتركة، والتي اضطرت المملكة في شباط الماضي، بدل أن تفرض مشيئتها بخصوصها على البلد الجار، إلى إرسال مذكّرة احتجاج في شأنها هي الثانية في غضون عام واحد إلى الأمم المتحدة، بسبب ما تعتبره انتهاكاً إماراتياً لاتفاقية الحدود الموقّعة بين البلدين عام 1974، والتي تراها الإمارات مجحفة بحقها.

أما التطبيع السعودي غير الرسمي، والذي تفعل المملكة الكثير في ظله من دون إعلان، فهو جزء من أوراق الاعتماد عند الأميركيين، وإلّا لما كان ممكناً أن تكون المملكة مكاناً للتفاوض على إنهاء الحرب الروسية - الأوكرانية. لكنّ نظرة الإدارة الحقيقية إلى الدولتين، يعكسها بدقة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، الذي سخر من فكرة الاستجابة لمطالبهما بضخ استثمارات بمليارات الدولارات في السعودية والإمارات، وقال إن «الحوثيين يمتلكون القدرة على هزّ أركان الخليج وطموحاته بصاروخ فرط صوتي في لحظة واحدة، فماذا لو جاء مصرف مثل «جي بي مورغان» واستثمر 200 مليار دولار في أحد البلدين، ثم حدث ذلك؟»

التفاخر بضرب اليمن لا يثمر
«سيغنال غايت» تتعاظم

ريم هاني

دفعت مزاعم المسؤولين في إدارة دونالد ترامب، أخيراً، وعلى رأسهم مديرة المخابرات الوطنية، تولسي غابارد، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، جون راتكليف، حول عدم تضمّن الرسائل التي تبادلها كبار مسؤولي الأمن القومي الأميركي، على تطبيق «سيغنال»، أي «معلومات سرية» - وهو ما أكّده، في وقت سابق، ترامب نفسه -، بمدير تحرير مجلة «ذي أتلانتيك»، جيفري غولدبرغ، إلى التخلي عن «تحفظه» في ما يتعلق بنشر التفاصيل كافة التي وصلته على المجموعة «عن طريق الخطأ».

وفي تقرير نشره الأربعاء، أكّد غولدبرغ أنّه في أعقاب ادّعاء المسؤولين الأميركيين عدم تضمن الرسائل أي «معلومات حرب»، قررت المجلة نشر المعلومات المتبقية، ووضعها في عهدة القراء، ليستخرجوا، بأنفسهم، «الخلاصات منها»، مشيراً إلى أنّ الإدارة الأميركية تبدو حريصة، بشكل خاص، على عدم تفاصيل المحادثة، على الرغم من محاولتها، في الوقت عينه، التقليل من أهميتها. ومما جاء في تقرير المجلة: «سألنا المسؤولين في إدارة ترامب عما إذا كانوا يعترضون على نشر النصوص بشكل كامل»، وبعدما امتنعت غالبيتهم عن الإجابة، أرسلت السكرتيرة الصحافية للبيت الأبيض، كارولين ليفيت، الثلاثاء، ردّاً عبر البريد الإلكتروني، جاء فيه: «كما ذكرنا مراراً وتكراراً، لم يتم تداول أي معلومات سرية في الدردشة الجماعية. ومع ذلك، كما أعرب مدير وكالة المخابرات المركزية ومستشار الأمن القومي اليوم، فإن هذا لا يعني أننا نشجّع على نشر المحادثة». مؤكّدةً: «لهذه السبب، نعم، نحن نعارض النشر». ومن جهته، طلب متحدث باسم وكالة المخابرات المركزية حجب اسم رئيس أركان الوكالة، والذي أرسله راتكليف على التطبيق، نظراً إلى أنّه لا يتم، عادةً، الإفصاح عن هويات مسؤولي المخابرات علناً. وكان راتكليف نفسه، قد زعم، في وقت سابق، أنّ اسم المسؤول المشار إليه ليس «سرياً»، وأنه من «المناسب تماماً» مشاركة اسمه في المحادثة». وبالفعل، التزم غولدبرغ، في تقريره الأخير، بعدم نشر اسم المسؤول.

طلب البيت الأبيض من «ذي أتلانتيك» عدم نشر «الرسائل المتبقية» على التطبيق

على أنّ المعلومات الأخرى التي تمّ نشرها في التقرير كانت كفيلة، على ما يبدو، بـ«ضرب» سردية إدارة ترامب، وفضح «خطورة» تصرفات مسؤوليها، ولا سيما أنّها تضمّنت التوقيت الدقيق لتنفيذ العمليات قبل نصف ساعة من بدئها، جنباً إلى جنب أهدافها، والطائرات المستخدمة فيها، ما جعل غولدبرغ يجادل بأنّه في حال وصلت تلك المعلومات إلى أي شخص آخر، أو جهة معادية، لكان «لدى الحوثيين ما يكفي من الوقت للاستعداد لما كان من المفترض أن يكون هجوماً مفاجئاً على معاقلهم»، ولتسبب ذلك، أيضاً، بـ«عواقب كارثية على الطيارين الأميركيين». وهذه المرة أيضاً، نشرت المجلة «لقطات شاشة» توثّق محادثات المسؤولين الأميركيين، والتي شملت معلومات من مثل: «12:15 بتوقيت المنطقة الزمنية الشرقية - مقاتلات (أف- 18) - الجولة الأولى من الضربات» أو «الهدف الإرهابي في موقعه، لذا يجب تنفيذ الضربات في توقيتها - وأيضاً إطلاق مُسيّرات (MQ-9)».

بدوان المعلومات التي نشرتها «ذي أتلانتيك» كانت كفيلة بـ«ضرب» سردية إدارة ترامب (أ ف ب)

وتعقيباً على المعلومات التي نُشرت حديثاً، أفاد صحيفة «نيويورك تايمز» بأنّ ما نشرته «ذي أتلانتيك» «جعل الوضع يزداد سوءاً»، ولا سيما أنه فضح «نفاق» الإدارة الأميركية، وكشف أنّه في «عالم ترامب»، فإنّ القواعد تُطبّق، حصراً، على الآخرين، في وقت يخوض فيه ترامب «حرباً قضائية» في العديد من الملفات الأخرى. واستذكرت الصحيفة فضيحة البريد الإلكتروني لهيلاري كلينتون عام 2016، مشيرة إلى أنّه قبل أيام فقط من انتخابات ذلك العام، أعلن مدير الـ«أف بي آي» آنذاك، جيمس كومي، أن وكالته ستعيد فتح تحقيق في الرسائل المشار إليها، ما جعل الأخيرة تتصدّر الصفحات الأولى للصحف في جميع أنحاء البلاد، وتتسبب، على الأرجح، في «خسارة كلينتون للانتخابات». كما ذكّرت الصحيفة بتصريحات وزير الدفاع، بيت هيغسيث، السابقة حول حادثة كلينتون، إذ قال في حديث على شبكة «فوكس نيوز»، إنّ «الجميع يعرف معنى عبارة (سرّي للغاية)»، في تعليق وصفته «نيويورك تايمز» بـ«المرعب والمضحك» في آن، نظراً إلى أنّ هيغسيث أرسل توقيت الهجوم على اليمن وتفاصيله عبر «سيغنال». وفي وقت حاولت فيه إدارة ترامب لفلفة ما بات يُعرف باسم «فضيحة سغنال» (Signalgate)، من خلال الزعم أنّ ضرباتها على مواقع حركة «أنصار الله» في اليمن حقّقت «نجاحاً كاملاً»، لفتت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير منفصل، إلى أنّ الخبراء في الشرق الأوسط يؤكدون أنّه لن يكون «من السهل ضرب الحوثيين»، نظراً إلى أنّ الحروب التي تعتمد على «القوة الجوية» لم تكن كافية لـ«كسب الحروب»، فيما لن يشكل اليمن أي استثناء. ويأتي ذلك فيما يبدو أنّ أكبر شركات الشحن لا ترغب في العودة إلى البحر الأحمر، بعدما وجدت حلاً بديلاً، وإن أكبر تكلفة، لتسليم بضائعها في الوقت المحدد.

ونقلت الصحيفة عن جيمس هولز، المسؤول في «الكلية الحربية البحرية» في رود آيلاند، قوله إنه حتى خلال «حرب الولايات المتحدة على العراق في الكويت، عام 1991، أي عندما كانت القوة الجوية في ذروتها، كان الغزو البري ضرورياً، فيما تتطلب هزيمة الحوثيين، على الأغلب، احتلالاً لليمن». ويردف: «عليك أن تتحكم بالأرض إذا أردت الفوز»، فيما «لا يمكن للطائرات احتلال الأراضي، مهما كانت قدرتها الداعمة قيّمة للجيوش ومشاة البحرية».

وينسحب الموقف نفسه على العديد من المحللين الذين تحدثوا إلى الصحيفة، مؤكدين أنّ «الحوثيين قد يستغلون الضربات لتعزيز موقفهم داخل اليمن وخارجه»، مشيرين إلى أنّ «التاريخ لا يقف بجانب الولايات المتحدة» في حربها الأخيرة على اليمن، نظراً إلى أنّه لم يتم «ردع الحوثيين خلال الضربات التي استهدفتهم في عهد جو بايدن»، كما طوال فترة الحرب التي شنّها التحالف بقيادة السعودية على الأراضي اليمنية. ويضيف أصحاب الرأي المتقدّم أنّه حتى «في حال نجحت الولايات المتحدة في الضغط على إيران للحد من دعمها للحوثيين، فقد أظهر المسلحون هناك قدرتهم على التصرف بشكل مستقل».

العراق

الخلافات ترخّص قانون «الحشد»: ظلّ أميركا حاضر

بغداد - **فقار فاضل**

احتدم الجدل بين القوى السياسية العراقية بشأن التعديلات المقترحة على قانون «الحشد الشعبي»، ما أدّى إلى تعطّل جلسات مجلس النواب، والتي ظلّتها الخلافات العميقة داخل «الإطار التنسيقي» الذي يضم الفصائل المؤثّرة في «الحشد». ويؤكد نائب عن «التنسيقي» أن الخلاف على قانون «الحشد» قد يتفاقم ويؤثّر على التحالفات السياسية بين كتل «الإطار»، موضحاً، في تصريح إلى «الأخبار»، شريطة عدم الإفصاح عن اسمه، أن «الخلافات تتركّز حول عدة أمور، ومنها ما يتعلّق بالتقاعد الإلزامي للقيادات العليا؛ إذ تقترح التعديلات إحالة المسؤولين الذين تجاوزوا سن الستين إلى التقاعد، ما سيؤدي إلى خروج شخصيات بارزة مثل رئيس الهيئة فالح الفياض، ورئيس الأركان أبو فدك وقادة آخرين مهمين». ويضيف النائب أن «الوضع القانوني والية منح امتيازات إضافية لعناصر الحشد، فضلاً عن تسمية منتسبيه بالمجاهدين بدلاً من المقاتلين... كلها أمور تجعله في وضع إداري مختلف عن باقي القوات الأمنية وتسبّب مشكلة حتى مع الحكومة». ويرى أن «تمرير القانون بهذه الصيغة سيضرّ بالحشد أكثر مما ينفعه، لكن الإلحاح على التصويت عليه، يأتي لغايات انتخابية وسياسية».

وتأخذ بعض أطراف «الإطار» من تريد مهادنة الأميركيين، على «الحشد»، أنه «ينفّذ أجندات خارجية مثل تدريب الحوثيين وإرسال أسلحة لهم أو أخذ الأوامر من إيران»، وهو ما ترفضه أميركا. وفي المقابل، تدافع قوى سياسية عن بقاء «الحشد» كقوة مستقلّة لضمان أمن العراق بوجه التهديدات المستمرة. ووسط هذا الجدل، قرّر رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، سحب مشروع القانون من البرلمان لإعادة النظر فيه، في محاولة لتجنّب تصعيد الأزمة السياسية داخل المجلس. ومع استمرار التباينات الحادّة، يبدو أن مستقبل القانون سيظل رهن التجاذبات السياسية، ما قد يؤدي بالتالي إلى مزيد من التأخير في حسم مصير «الحشد».

وأتى هذا بعدما طالبت لجنة الأمن والدفاع النيابية، برفع القراءة الثانية لمشروع القانون من جدول أعمال المجلس إلى حين استكمال الإجراءات التشريعية المطلوبة. وأشارت، في بيان، إلى أهمية احتواء مشروع القانون على جداول وفقرات تفصيلية يجري إخضاعها لدراسة معمّقة، مشدّدةً على ضرورة استضافة الجهة المعنية المستهدفة بالقانون قبل الشروع في القراءة الثانية، وذلك لضمان وضوح التفاصيل الفنية والإدارية والتنظيمية. وسبق أن أدرج مجلس النواب الأربعاء الماضي، فقرتي التصويت على استحداث محافظة حلبجة والقراءة الثانية لقانون «الحشد الشعبي» على جدول أعمال جلسته، إلا أنه أخفق في عقدها.

وفي هذا السياق، يؤكد النائب في لجنة الأمن والدفاع النيابية، حسين العامري، أن «القانون سيمضي بعد عيد الفطر، وسنقوم بمراجعة فقرات القانون بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدّمها الحشد الشعبي». ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «القراءة الثانية للقانون ستكون بعد العطلة، وأن التوافق السياسي عليه موجود»، لافتاً إلى أن «لجنة الأمن ستتابع كل الملاحظات أو المشاكل المُثارة عليه لغرض تجاوزها، وتمرير القانون الذي سينصف شريحة كاملة من المجاهدين».

وكانت تداولت مواقع محلية ما قيل إنها مسوّدة لقانون «الحشد»، تفيد بأن «هيئة الحشد الشعبي» جزء من القوات المسلحة، وترتبط بالقائد العام، لكنها في الوقت نفسه لها حق التسلّح لحماية النظام الدستوري في البلاد. كما تنص على أنه من ضمن مهام «الحشد» المساهمة في حماية النظام الديمقراطي، والدفاع عن البلد وحماية وحدة وسلامة أراضيه، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وأيضاً تقديم الاستشارة للحكومة في القضايا المتعلّقة بالأمن الوطني وسلامة الأراضي العراقية. وتتضمّن المسوّدة، أيضاً، فقرة

سوريا

خلافات أيديولوجية وإشكاليات عسكرية وإدارية

«قسد» - دمشق: اتفاق... على الورق

يواجه اتفاق العاشر من آذار، الموقّع بين الإدارة السورية الجديدة و«قسد»، تحدّيات من شأنها أن تعطّله أو تؤخّر تطبيقه، في ظلّ ارتباط مصيره بالتحوّلات الإقليمية والدولية في الملف السوري، وبقدرة حكومة دمشق على نَيل ثقة المجتمع الدولي، بعد ما طاولها من اتهامات بارتكاب مجازر طائفية في الساحل السوري. وتوحي المؤشرات الآنية بأن الاتفاق القاضي بإدماج مؤسسات «الإدارة الذاتية» المدنية والعسكرية، في إطار الدولة السورية، لم يكن ليوقّع لولا الضغط الأميركي - الغربي، مع منح الموقّعين هامشاً زمنياً حتى نهاية العام، لتطبيقه، إفساحاً في المجال أمام تجاوز الخلافات والعوائق خلال هذه المدّة، وتوصّل الجانبين إلى آلية دمج شاملة تحقّق مطالبهما، وتضمن عدم حصول مواجهة عسكرية مستقبلية بينهما.

ولعلّ ممّا يدلّل على أن الاتفاق وُقّع تحت الضغط، إصدار «قسد» تعليمات شفهية بعدم رفع علم الإدارة الجديدة في مناطقها، واعتقالها عدداً من الأشخاص بتهمة رفع العلم في بعض مناطق سيطرتها في محافظتَي الحسكة والرقة، بالإضافة إلى الاستمرار في حفر الأنفاق، استعداداً لأيّ مواجهة عسكرية مقبلة.

من جهتها، لم تنجح الإدارة الجديدة في الضغط لوقف إطلاق النار عند خط «سد تشرين»، والذي يمثّل أحد بنود الاتفاق، علماً أن الفصائل التي تقاتل «قسد» في هذه الجبهة، أعلنت عن انضمامها رسمياً إلى الجيش السوري الجديد، لكنها لا تزال تتلقّى أوامرها من الجيش التركي، في ما يُطرح علامات استفهام حول قدرة الحكومة السورية على ضبط حالة الفصائل، واستكمال تشكيل الجيش النظامي. كذلك، يؤخّر توافق دمشق - «قسد»، حلّ الخلافات مع أنقرة حول الأكراد، والية محاربة «داعش»، بعدما عرضت تركيا المساعدة في إدارة ملفّي سجون ومخيمات عناصر وعائلات التنظيم لدى «قسد» في حال حصول انسحاب عسكري أميركي كامل من سوريا.

> لم تنجح الإدارة الجديدة في الضغط لوقف إطلاق النار عند خط «سد تشرين»، والذي يمثّل أحد بنود الاتفاق

وتبرز، في هذا الإطار، خلافات أيديولوجية وإشكاليات عسكرية وإدارية تواجه تطبيق الاتفاق، ولعلّ أبرزها مسألة ضمّ ما لا يقل عن 20 ألفاً من «وحدات حماية المرأة» التي تقاتل في صفوف «قسد» إلى الجسم العسكري مع الأويغور والأوزبك والشيشان و«العشمات» و«الحمزات». كما ثمّة فارق كبير لجهة علمانية القوى الكردية وسعيها نحو دولة مدنية، وتشدّد الكثير من الفصائل المتحالفة مع الشرع، والتي أعلن الأخير ضمّها إلى الجيش الجديد في «مؤتمر النصر». أيضاً، تُطرح «قسد» آلية للانضمام إلى الجيش ككتلة واحدة (فيلق واحد)، والحفاظ على هيكليتها العسكرية وخدمة عناصرها ضمن مناطق سيطرتها في شمال شرق سوريا، وهو ما ترفضه دمشق التي تريد أن تنضمّ «قسد» كأفراد، وتكليف هؤلاء بالخدمة في مختلف المناطق. وفي الوقت نفسه، تبدو رؤية كلّ طرف لآلية الحكم، مختلفة عمّا لدى الآخر، ما يصعّب مهمّة التوافق كذلك، في ظل إصرار «قسد» على اعتماد نظام اللامركزية الإدارية، والحفاظ على مؤسسات «الإدارة الذاتية»، مقابل ميل السلطات الجديدة إلى المركزية الشديدة، وهو ما ظهر في «الإعلان الدستوري» الذي حصر غالبية السلطات بيد الرئيس الانتقالي. وتنسحب هذه الخلافات على «الإعلان الدستوري» الذي رفضته «الإدارة الذاتية» وطالبت بتعديله، وهو ما يمكن أن يدفعها إلى التمسّك بـ«العقد الاجتماعي» الذي تعتمده كدستور محلّي لإدارة مناطقها، منذ تأسيسها قبل أكثر من 12 عاماً. كما أن «الذاتية» تمتلك جهاز أمن داخلي، يشمل جهازاً أمنياً وجنائياً وشرطة مرور، ومؤسسات معنية بالإدارة المحلية والكهرباء والمياه والصحة والتعليم والجمارك، وعدداً كبيراً من الموظفين يصل إلى أكثر من ربع مليون، بمن فيهم عناصر «قسد» و«الأسايش»، والذين لا تبدو آلية دمجهم سهلة، خاصة بعد تسريح الحكومة السورية المؤقتة لآلاف الموظفين.

تنسحب الخلافات على «الإعلان الدستوري» الذي رفضته «الإدارة الذاتية» وطالبت بتعديله (أ ف ب)

ويبدو التحدّي الأمني هو الأبرز في الاتفاق، في ظل تأكيد مسؤولين في «قسد» أن مهمّة الأمن في المنطقة ستبقى محصورة بيد «الأسايش» الذي سيتبع للأمن العام السوري، مع القبول بتسليم الأخير المعابر الحدودية ومطار القامشلي ودوائر الهجرة والجوازات فقط. كذلك، تدير «الإدارة الذاتية» عدداً من الجامعات التابعة لها في الحسكة والرقة وعين العرب، بالإضافة إلى نحو ألفي مدرسة يدرس فيها نحو مليون طالب، مناهج مغايرة للمنهاج الحكومي السوري. كما أن لـ«الذاتية» دوائر نقل تمنح لوحات مرورية خاصة بمناطق سيطرتها. ولهذا كله، لا يبدو التوافق بين الطرفين سهلاً، وهو ما يتطلّب تقديم تنازلات صعبة منهما، تبقى محكومة بحجم الضغط الأميركي عليهما، فضلاً عن قدرة واشنطن على الموازنة بين مصالح الأتراك، واستمرارية «قسد» في المشهد السوري.

(الأخبار)

إغراءات إسرائيلية جديدة للجنوبيين

اللاذقية تحت عدوان متكرّر

حيان درويش

شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي، فجر أمس، سلسلة غارات على سلاح البحرية السوري في مدينة اللاذقية. وتقول مصادر من المدينة، في حديثها إلى «الأخبار»، إن 6 غارات طاولت مواقع للجيش المنحل، بينها محيط «الميناء الأبيض» و«نادي الضباط» و«اللواء 110» البحري، والتي تتمركز فيها فصائل من التنظيمات المتطرفة المشكّلة من المقاتلين الأجانب، لافتة إلى أن هذه الفصائل «كانت قد تلقّت تحذيرات من الحكومة في دمشق تطلب فيها الأخيرة إخلاء كل المواقع المذكورة وتسليمها للأمن العام، إلا أن المسلحين لم يستجيبوا للأمر». وتضيف أن «عدداً غير معلوم من هؤلاء مسجّلون حالياً في عداد المفقودين، كما تحركت قوة ثانية في اتجاه وادي الرقاد، القريب من جملة، ما أوحى بنية الاحتلال اقتحام القرية من دون أن يتحقق ذلك، فيما أطلقت المدفعية الإسرائيلية من «ثكنة الجزيرة» في المنطقة ذاتها، عدداً من القذائف ليل الأربعاء - الخميس، موقعَي «سرية الكتاف» و«السرية الرابعة»، القريبة من قرية طرنجة. كما توغّلت نحو محيط قرى الكوم كوم محيرس والصدانية الغربية والعجرف، حيث قامت بتفجير مجموعة من النقاط العسكرية في محيط كوم محيرس، بالإضافة إلى توغل آليات عسكرية ثقيلة في اتجاه مبنيَي المحافظة والمحكمة، بالقرب من مدينة السلام (البعث سابقاً)، ومحيط بلدة خان أرنبة.

> تحدّث الإعلام العبري عن تأجيل تطبيق خطة «التشغيل» في الجولان المحتل، بسبب «مخاوف امنية»

وبالتزامن مع ذلك، تحركت قوة للعدو من نقاط تمركزها في منطقة حوض اليرموك في ريف درعا نحو وادي اليرموك، في الجزء القريب من قرية جملة، التي تتواجد فيها نقطة تابعة لـ«قوات مراقبة فضّ الاشتباك التابعة للأمم المتحدة» (يوندوف). كما تحركت قوة ثانية في اتجاه وادي الرقاد، القريب من جملة، ما أوحى بنية الاحتلال اقتحام القرية من دون أن يتحقق ذلك، فيما أطلقت المدفعية الإسرائيلية من «ثكنة الجزيرة» في المنطقة ذاتها، عدداً من القذائف المضيئة في محيط بلدة كويا، التي كانت قد شهدت، الثلاثاء الماضي، تصدياً من قبل شبان من البلدة لقوات العدو المقتحمة، ما أسفر عن استشهاد 7 أشخاص، وجرح 10 آخرين، بعضهم لا تزال حالتهم الصحية حرجة.

وفي سياق اللعب بورقة سوء الأحوال المعيشية لسكان الجنوب، يؤكد مصدر من بلدة حضر، ذات الغالبية الدرزية والمحاذية لشريط «فضّ الاشتباك»، مع الجولان المحتل، أن «تعداد من سجّلوا أسماءهم للعمل ضمن الأراضي المحتلة، بصفة عمال بناء وعمال زراعيين يراوح بين 60 و70 شخصاً ينحدرون من البلدات والقرى ذات الغالبية الدرزية. ويضيف، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «وجهاء حضر تبلّغوا عبر ضباط من جيش الاحتلال إمكانية تسجيل الأطباء والصيادلة والمهندسين للعمل في الداخل الإسرائيلي برواتب تصل إلى 7000 دولار أميركي شهرياً، على أن يكون موقع العمل ضمن هضبة الجولان وشمال فلسطين مبدئياً، مع إمكانية التعاقد ومنح الإقامة لمن سيحقّق الشروط الأمنية كاملة». وفي السياق نفسه، يتابع الاحتلال تحضير قوائم اسمية لعمال من عين التينة وجباتا الخشب وأوفانيا، وهي قرى تقع في القطاع الشمالي من ريف القنيطرة.

ويأتي هذا فيما تحدّث الإعلام العبري عن تأجيل تطبيق خطة «التشغيل» المُشار إليها، والتي كان مقرراً أن تنطلق في السادس عشر من الشهر الحالي. وفي هذا السياق، نقلت صحيفة «هآرتس»، عن مصادر أمنية، أن عدم تطبيق الخطة جاء على خلفية «مخاوف أمنية»، وخلاف بين وزير الحرب، بسرائيل كاتس، وقائد قيادة المنطقة الشمالية في الجيش، أوري غوردين. وبحسب المصادر، فإن «الجيش يعتقد بأن دخول العمال يجب أن يتم فقط بعد إعداد شامل والتحقق من هوية كل عامل، وإلا سيصعب كشف محاولات عناصر معادين استغلال دخولهم إلى إسرائيل». ولفتت المصادر، في الوقت نفسه، إلى أن غوردين اعترض لأن كاتس لم يبلغ القيادة بنيته السماح بدخول العمال في التاريخ الذي حدّده. كما نقلت الصحيفة عن «ضباط كبار»، أن دخول العمال من دون التحضير اللازم، قد يعرّضهم أيضاً للخطر، حيث يمكن اعتبارهم متعاونين مع إسرائيل، أو استغلالهم في محاولة الحصول على معلومات منهم وتجنيدهم عند عودتهم إلى بلادهم، وأن ضباطاً كباراً في الجيش، انتقدوا تصريحات كاتس حول «قضايا حساسة» مرتبطة بسوريا، قد تؤدي إلى «تصعيد غير ضروري» مع الإدارة السورية الجديدة، بما فيها تصريحات حول حماية الدروز، من دون مناقشة كبار مسؤولي الأمن مسبقاً. كما حذّرت «هآرتس»، نقلاً عن مصادر أمنية، من أن التزام إسرائيل بالتدخل في القتال إلى جانب الدروز، ستكون له «تداعيات خطيرة»، قد تصل إلى فتح جبهة إضافية من دون استعداد لذلك، بينما شدّد مصدر أمني كبير على ضرورة أن يكون هذا التحرك مدعوماً بـ«خطة عملياتية»، لأن عدم التدخل «سيأتي بنتائج عكسية»، وفقاً للصحيفة.

إيران

إيران تردّ على رسالة ترامب:

التفاوض «نووي» حصراً

تسلّمت سلطنة عُمان، أمس، ردّاً إيرانياً رسمياً على رسالة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وذلك بحسب ما أعلنه وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقتشي. وكانت رسالة ترامب تضمّنت دعوةً إلى التفاوض، وتحديداً واضحاً للمجالات التي ترغب واشنطن في مناقشتها مع طهران، إلى جانب تهديدات وتحذيرات. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن نسخة من الردّ الإيراني سُلّمت أيضاً لدولة الإمارات، في الوقت نفسه. وأعلن عراقتشي، أمس، أن «ردّنا الرسمي تضمّن شرحاً لوجهة نظرنا بشأن الوضع الحالي ورسالة ترامب»، مشيراً إلى أن «سياستنا لا تزال قائمة على عدم التفاوض المباشر في ظل الضغوط القصوى والتهديدات العسكرية». ولفت إلى أن «المفاوضات غير المباشرة كانت تجري في عهد الرئيسيَّن السابقيْن روحاني ورئيسي، وهي يمكن أن تستمرّ كما كانت في الماضي».

وسبق أن حدّدت رسالة ترامب ثلاثة مجالات رئيسية للتفاوض من وجهة النظر الأميركية، هي البرنامج النووي، وبرنامج الصواريخ الباليستية، إضافةً إلى دور «الأذرع والوكلاء» والميليشيات المسلّحة المرتبطة بإيران في المنطقة»، بحسب التعبيرات الأميركية. وفي المقابل، وبحسب معلومات «الأخبار»، جاء الردّ الإيراني واضحاً بدوره، وتضمّن ثلاثة أجوبة أساسية على النقاط المطروحة، وهي: أولاً، استعداد طهران للتفاوض غير المباشر حول البرنامج النووي، تمهيداً لإخضاعه بشكل كامل للرقابة الدولية، شرط أن تكون مرجعية أي تفاوض في هذا المجال هي الاتفاق النووي الموقّع عام 2015 (JCPOA).

ثانياً، رفضٌ إيرانيٌّ قاطع لأي تفاوض حول طبيعة الصواريخ الإيرانية أو مداها، باعتبار ذلك ملفّاً غير قابل للنقاش، انطلاقاً من أنه حق طبيعي وسيادي ودفاعي للجمهورية الإسلامية.

ثالثاً، تأكيد إيران استقلالية حلفائها وأصدقائها في المنطقة، وأن أيّ اتفاق يقبله هؤلاء الحلفاء أو التنظيمات والفصائل المرتبطة بطهران ستوافق عليه الأخيرة، باعتباره قراراً يعود إليهم وحدهم. وفي موازاة ذلك، يتمّ التداول داخل الأوساط السياسية في طهران، بمقترح يراه البعض ورقة تفاوضية «مُغرية» يمكن طرحها على الأميركيين، ومفاده أن توافق إيران على استخدام أموالها المجمّدة في الخارج، والتي تُقدّر بأكثر من 10 مليارات من الدولارات، لشراء مُنتجات أميركية من أسواق الولايات المتحدة مباشرة. وترى مصادر إيرانية مطّلعة أن هذا العرض يمكن أن يساعد ترامب في تقديم نجاح سياسي أمام الداخل الأميركي، يتمثّل في إعادة البرنامج النووي الإيراني إلى الرقابة الدولية، مع تجنّب تقديم «مكافأة مالية» لإيران كما فعل سلفه باراك أوباما، بل ضخّ الأموال الإيرانية في أسواق الولايات المتحدة لمصلحة الشركات الأميركية، بدل استفادة إيران وحلفائها في «محور المقاومة» منها. وفي الوقت الذي يقدّر فيه المسؤولون في طهران، أهمّية التفاوض والتوصّل إلى اتفاق، ولو «مرحلياً»، إلا أنهم يقرّون بإمكانية أن تكون إيران أمام تصعيد عسكري أميركي - إسرائيلي، خلال الفترة المقبلة، وهو ما استعدّت له الجمهورية الإسلامية، وتتوعّد بالردّ عليه بشكل عنيف.

(الأخبار)

(أ ف ب)

حطام طائرة مدنية في مطار الخرطوم تضررت بفعل المعارك بين الجيش و«الدعم السريع» (أ ف ب)

السودان

انكفاء «الدعم السريع» إلى دارفور

«الأمر» لم ينتهِ بعد

محمد عبد الكريم أحمد

بوصول رئيس «مجلس السيادة» السوداني، عبد الفتاح البرهان، إلى الخرطوم، وإعلانه «تحرير» العاصمة من قوات «الدعم السريع» (26 الجاري)، دخل السودان وأزمته المستعصية منذ عامين تقريباً، مرحلة جديدة، مع تعميق الجيش مكاسبه على الأرض في مواجهة «الدعم»، اعتباراً من بداية العام الجاري. وبحسب خريطة نشرتها القوات المسلحة السودانية عبر وسائط متعددة (25 الجاري)، فقد باتت «الدعم السريع» محصورة في جنوب غرب البلاد، مع خلوّ ولاية شمال دارفور من أيّ وجود لقواتها، وامتداد هذا الوجود على شريط ضيّق في ولاية شمال كردفان يقترب من مدينة الخرطوم، ويُتوقّع أن يكون مسرحاً للعمليات العسكرية في المرحلة المقبلة.

عزّز الجيش السوداني، منذ أيلول/سبتمبر 2024، تحركاته لاستعادة العاصمة، والتي اشتملت على ضربات جويّة دقيقة استعاد بعدها السيطرة على أجزاء من وسط الخرطوم وبحري، كما تمكّن من السيطرة على معظم أجزاء ولاية سنار في تشرين الأول/أكتوبر، ثم في كانون الثاني/ يناير الماضي، على مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة. وفي الـ21 من آذار/مارس الجاري، استطاع الوصول إلى القصر الجمهوري وأجزاء كبيرة من وسط الخرطوم، بعد معارك شرسة خلّفت مئات القتلى، ثم إلى البنك المركزي (22 مارس)، وسط استمرار فرار عناصر من «الدعم» قُدّروا بالآلاف من جزيرة توتي، بالقوارب، ربّما إلى غرب دارفور حيث يُتوقّع تمركز تلك القوات لإعادة ترتيب أوراقها.

ويكشف التصعيد التدريجي الذي اتّبعه الجيش تجاه «الدعم» على محاور ولايات مثل سنار والنيل الأزرق والخرطوم والجزيرة في شرق السودان، وتكتيكات التعاون والتنسيق مع عدد من حركات المعارضة المسلحة السابقة في بعض مراحل التصعيد، عن تبنّيه استراتيجية تضييق الخناق على تلك القوات، ومحاصرتها داخل معاقلها في ولايات غرب ووسط وجنوب وشرق دارفور، في حال نجاح الجيش في الأسابيع المقبلة في ملاحقة «الدعم» في شمال كردفان.

في المقابل، بدت صفوف «الدعم» مرتبكة بشكل غير مسبوق منذ نيسان/ أبريل 2023، إذ سعت إلى التغطية على ما وُصف بـ«النصر الرمزي» الكبير للجيش، بإعلان استيلائها على مدينة كاجاوا في غربي كردفان. كما لاحظ مراقبون حرصها على عدم الإقرار بهذه الهزيمة، والعمل على تشديد قبضة قواتها على ولايات دارفور، بما فيها شمال دافور، التي تشهد عاصمتها، الفاشر، حصاراً مستمراً، علماً أنها تشكّل تموضعاً تقليدياً لهذه القوات وشبكات إسنادها، إذ تمتد حدودها مع تشاد (التي تشهد علاقاتها بالسودان اضطرابات متكرّرة) وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ترد تقارير مستمرّة عن تجارة معقّدة تتورّط فيها أطراف دولية وإقليمية (مثل روسيا والإمارات)، قوامها مبادلة ثروات السودان المعدنية (ولا سيما الذهب) بأسلحة متنوعة عبر وسطاء.

وهكذا، فإن تراجع قوات «الدعم» نحو معاقلها، وما يُتوقّع من إطلاق الدول الحليفة لحميدتي مرحلة جديدة من دعمه عسكرياً على الأقل، قد يؤشّران إلى مزيد من التصعيد، وتأجيل مرحليّ لمواجهات أكبر يرى البعض أنها تعزّز نظرياً سيناريو تقسيم السودان أكثر من أيّ وقت مضى، منذ إعلان استقلال جنوب السودان في عام 2011.

جاء إعلان البرهان «تحرير» الخرطوم و«انتهاء الأمر»، والذي قد يشوبه بعض التعجّل، فيما تتسارع الأمور في جارة السودان الجنوبية، مع صدور أوامر في جوبا باحتجاز نائب الرئيس الجنوب سوداني، رياك مشار، في مقر إقامته (26 مارس)، وذلك بعد أسابيع من الشدّ والجذب مع الرئيس سلفا كير، وهو ما عدّته «مفوضية حقوق الإنسان» في الأمم المتحدة (27 الجاري) مؤشراً إلى قرب وقوع كارثة العودة إلى الحرب الأهلية، ولا سيما مع ازدياد حدّة أعمال العنف، خلال الشهر الجاري، في العديد من الأقاليم، واقترابها من العاصمة جوبا، بالتزامن مع عمليات اعتقال موسّعة طاولت معارضين لكير، حتى من غير المحسوبين على نائبه مشار. والأكيد أن هذا الوضع وما قد يترتّب عليه، يمثّل تعقيداً إضافياً للأزمة؛ إذ تقع ولايتان من ولايات دارفور الخمس، والتي تتحصّن فيها قوات «الدعم السريع»، على الحدود مع جنوب السودان، كما ثمة مؤشرات قوية إلى دعم نظام سلفا كير (سياسياً على الأقل) لتلك القوات، اتساقاً مع موقف جوبا من دول مثل أوغندا وكينيا، وكذلك الإمارات التي باتت أهم شركائها التجاريين.

> تظلّ مصر حاضرة في المشهد السوداني ودافعة بقوّة لتعميق مكاسب الجيش

كذلك، توتّرت، في الأسابيع الأخيرة، علاقات الخرطوم مع كينيا؛ إذ ترتّب الأولى لفرض حظر طيران على الخطوط الجوية الكينية، يُتوقّع سريانه في نيسان/ أبريل المقبل، كإجراء عقابي لنيروبي التي دعمت بشكل علني استضافة فعاليات إطلاق ما عُرفت بـ«الحكومة الموازية» (22 فبراير الماضي)، والتي قادتها شخصيات محسوبة على «الدعم السريع»، إلى جانب ممثلين عن قوى سياسية وحركات مسلحة معارضة لـ«مجلس السيادة»، في ما يمثّل تصعيداً تدريجياً بعد حظر الخرطوم كل الواردات من كينيا، منتصف الشهر الجاري.

وإضافة إلى ما تقدّم، تزامنت التطوّرات الأخيرة في السودان مع زيارة قام بها رئيس الإمارات، محمد بن زايد، إلى القاهرة (22 مارس)، حيث حضر ملف السودان في قلب المحادثات التي أجراها مع نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، وسط تكهنات بوجود حوافز استثمارية مصرية لأبو ظبي (مثل صفقة محتملة لبيع حصة رئيسية من بنك القاهرة، ثالث أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة)، لتخفيف مواقف الأخيرة في قضايا تهمّ القاهرة بشكل مباشر، مثل الوضع في غزة والسودان وليبيا، وتؤثّر سلباً على مجمل المصالح المصرية. ينذر تدافع قوات «الدعم السريع» نحو معاقلها في ولايات دارفور، بالاستعداد لخوض صراع مفتوح مع الجيش، الذي سيواجه صعوبة في الدفع بقوات برية إلى ولايات دارفور، ويكتفي على الأرجح بتوجيه ضربات جوية إلى معاقل «الدعم» هناك، الأمر الذي تستطيع الأخيرة التعامل معه على المدى البعيد بحكم توفّر حواضن اجتماعية لها. كما يتوقّع أن تسندها الدول الداعمة بها بتسليح يناسب المرحلة المقبلة، على الأقل كضغط مباشر على حكومة الخرطوم لتقديم تنازلات سياسية مهمّة، والتراجع عن نهجها الحالي، وأبرز وجوهه رفع دعوى أمام «محكمة العدل الدولية» ضدّ الإمارات، وفرض عقوبات تجارية على كينيا، والتهديد بقطع العلاقات مع دول أخرى تنّهمها الخرطوم بالتحيّز لصالح «الدعم».

◄ إعلانات رسمية ►

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
1872886	امال صلاح صاليني
1261200	علي حسني حبيش
2050330	علي محمد عطية
1890362	احمد محمد خالد فقيه
3421453	حسين يوسف حرز
491365	محمد دياب الاسماعيل
2391652	حسن حسين نور الدين
2983944	محمد علي احمد علاء الدين
2059401	محمد حسين جمول
139549	اسعد سعيد بياض

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
3896946	اسعد محمود حسن
555635	غسان عبد الله عبد الله
1479658	جعفر احمد بركات
1249983	يونس محمد جفال
1555930	ديالا جعفر عواضة
48854	يوسف عبد الحسين يوسف
1348432	صلاح محمد سبيتي
1299906	ايمان موسى الزين
174603	هيثم محمد متيرك

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
3875450	ناجي نور الدين فرج
3273503	كوجو للتجارة وخدمات الغالي باركينغ ش.م.م.
689622	نعمات سعد الدين سمهون
1560903	سكينة محمود سعيد
1186248	عبد الحسن علي عواضة
2935669	هلا محمد عز الدين
3889185	قاسم امين عساف
3740804	عيسى خليل نسر

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
2253909	علي اسماعيل وهبي
364002	علي محمد عزام
3376304	يسره علي خليل

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ نتيجة أولية للتدقيق

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة الالتزام الضريبي) كُل مُكلف يرد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي/ دائرة الالتزام الضريبي/الطابق الثاني لتبلغ نتيجة أولية للتدقيق.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
احمد هاشم حبلي	566079
علي محمد خليل	3429133
حسن محمد خليل	2625535
نائل احمد القادري	2423561

تبدأ مُهلة إبداء المُلاحظات على نتيجة أولية للتدقيق المُحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من يوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/5/28 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 62

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ مُقترحات أولية لتعديل التصريح

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلف الوارد اسمه أوهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي / صيدا/ السراي الحُكومي/مبنى مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق/الطابق الثاني لتبلغ مُقترحات الأولية لتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/27 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
حسن احمد خليفة - الياسمين للتجارة العامة	2522708

يحق لكم التقدم برد على المُقترحات الأولية للتدقيق المُحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي اعتباراً من 2025/4/28 ولغاية 2025/5/28.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 62

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل التصريح

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة 30 يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي / صيدا/ السراي الحُكومي/مبنى مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق/الطابق الثاني لتبلغ إعلام بتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/27 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
علي محمد عمار	1510116

تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/28 وتنتهي في 2025/6/28 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 62

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
162175	محمد محمود عزالدين
3872884	محمد حسن عز الدين
3218989	نها ذيب حجازي
1562686	مروان محمود الزعتري
3863860	شادي محمد السعد
1528281	أحمد زيب كاعين
3456965	جمانه محمود عبد العزيز
166109	أحمد رشاد بديع
3874215	محمود عاطف عثمان

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ أمر مُهمة

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق/الطابق الثاني لتبلغ إعلام أمر المُهمة.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
محلات الفلقلة للتجارة العامة لصاحبها علي حيدر الفلقلة	859449

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 62

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
2990269	تمام حسين عكوش
3648066	قاسم يوسف يوسف
1039315	خليل ابراهيم الكايد
1333437	عبد اللطيف شحادي زلزلي
711345	محمد هاني بسما
3868383	براء سمير نمر
1344425	صبحي محمد السبع أعين
1355767	علي امين الزين
2253939	حمزة أحمد فرحات
3873692	هيثم سميح خاسكيه

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
3223903	ميرنا جورج بولس
3889185	قاسم امين عساف
3740804	عيسى خليل نسر

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
3273503	كوجو للتجارة وخدمات الغالي باركينغ ش.م.م.
689622	نعمات سعد الدين سمهون
1560903	سكينة محمود سعيد
1186248	عبد الحسن علي عواضة
2935669	هلا محمد عز الدين
3889185	قاسم امين عساف
3740804	عيسى خليل نسر

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
2990269	تمام حسين عكوش
3648066	قاسم يوسف يوسف
1039315	خليل ابراهيم الكايد
1333437	عبد اللطيف شحادي زلزلي
711345	محمد هاني بسما
3868383	براء سمير نمر
1344425	صبحي محمد السبع أعين
1355767	علي امين الزين
2253939	حمزة أحمد فرحات
3873692	هيثم سميح خاسكيه

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
162175	محمد محمود عزالدين
3872884	محمد حسن عز الدين
3218989	نها ذيب حجازي
1562686	مروان محمود الزعتري
3863860	شادي محمد السعد
1528281	أحمد زيب كاعين
3456965	جمانه محمود عبد العزيز
166109	أحمد رشاد بديع
3874215	محمود عاطف عثمان

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
2990269	تمام حسين عكوش
3648066	قاسم يوسف يوسف
1039315	خليل ابراهيم الكايد
1333437	عبد اللطيف شحادي زلزلي
711345	محمد هاني بسما
3868383	براء سمير نمر
1344425	صبحي محمد السبع أعين
1355767	علي امين الزين
2253939	حمزة أحمد فرحات
3873692	هيثم سميح خاسكيه

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2025/3/28 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ إعلام التعديل.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2025/4/28 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
162175	محمد محمود عزالدين
3872884	محمد حسن عز الدين
3218989	نها ذيب حجازي
1562686	مروان محمود الزعتري
3863860	شادي محمد السعد
1528281	أحمد زيب كاعين
3456965	جمانه محمود عبد العزيز
166109	أحمد رشاد بديع
3874215	محمود عاطف عثمان

تبدأ مُهلة الاعتراض على إعلام التعديل المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2025/4/29 وتنتهي في 2025/6/29 ضمناً.

للمُراجعة: العنوان صيدا السراي الحُكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل – الطابق الثاني.

الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف بشار الحجار

التكليف 64

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام تعديل

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي – دائرة التحصيل، المُكلف

كلمات متقاطعة 4777

افقيا

1- زعيم ليبي مُجاهد إشتهر بمقاومة الإستعمار الإيطالي في ليبيا – 2- من النبات – كبَر العشب – 3- ضجر – يصقل الحجر ويسوّيه ويُصلحه – 4- يقدّم لهم بدون مقابل – إمارة عربية – 5- نبع إشعاعي يُستعمل في علم الحياة وفي الأغراض الحربية – إله مصري – 6- خلاف غرب – لقب أباطرة الرومان – 7- من الألوان – إسم كانت تُعرف به بحيرة ملاوي قديماً – 8- ثرى – ندر وشحّ الماء – طبق لبناني – 9- مسجد – عملة اسيوية – 10- موسيقار مصري راحل

عمودياً

1- مفكر وناشط وكاتب سياسي فلسطيني – 2- مدرّس – مستودع الجنين في بطن الأم – 3- خنزير بري – نضع الين في الماء المغلي – بئر عميقة – 4- أقدم مدينة مسوّرة في العالم – نوم – 5- صوت الحمار – حرف جزم – 6- فنان لبناني من نجوم سوبر ستار – مرض – 7- جذب الطريق المبلط بصفائح الحجارة – 8- أخرج الرجل نفسَهُ بعد مدّه حزناً أو ألماً – فوّت القطار بالأجنبية – 9- والدة – إحسان – حمّام بخاري – 10- فنان لبناني خرّيج استديو الفن

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- السي فرنيني – 2- نمر – هولاكو – 3- طس – إدمان – 4- بن – أساسي – 5- أسوان – نيدو – 6- نب – كان – أمس – 7- رينو – شحن – 8- هُنا – شاري – 9- مرادهما – بَصَ – 10- يسرا – كشمير

عمودياً

1- انطوان ريمي – 2- لمس – سبي – رس – 3- سر – بو – نهار – 4- اناكوندا – 5- فهد – نا – آه – 6- روما – نش – مك – 7- نلاسن – حشاش – 8- يانا يانا – 9- نك – سدم – ربي – 10- يوليوس قيصر

sudoku 4777

	7		5					1
	3		4		7		5	
	9		6					2
			6	8		2		
7	8		4			3	9	6
			2		7		5	
5						3		4
8				9		2		7
1						8		2

حلول الشبكة السابقة

5	6	3	2	9	8	7	4	1
1	7	8	4	3	5	6	2	9
4	9	2	7	1	6	5	8	3
7	1	4	6	2	9	3	5	8
3	5	9	1	8	7	2	6	4
8	2	6	3	5	4	1	9	7
2	4	7	8	6	1	9	3	5
6	8	5	9	7	3	4	1	2
9	3	1	5	4	2	8	7	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 74

كلمة السر من 8 حروف: احدى الجامعات المرموقة في العالم

اوكلاند – اوسلو – بركلي – تشيلي – حكم – ستانفورد – سيدني – سول – طب – عين شمس – عزم – كولومبيا – كيب – لندن – ليدز – موناش – نُيرومبي – هارفارد – ييل

ي	ا	د	ن	ا	ل	ك	و	ا
ل	ل	ك	ب	ر	ك	ل	ي	ه
ك	ن	ي	ي	م	ز	ع	ا	ر
س	ل	د	ش	ب	س	ر	و	ي
م	و	ي	ن	ت	ف	ف	و	ب
و	ي	ل	ي	ا	ن	ل	ل	و
ن	ن	ف	ر	ا	م	ي	س	ر
ا	د	د	ت	ط	ك	د	و	ي
ش	ي	س	و	ب	ح	ز	ا	ن
د	س	ا	ي	ب	م	و	ل	و

حلول الشبكة السابقة: الطنطور

عملية حسابية 74

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪		=	12
+		X		X		
	+		٪	3	=	13
٪		–		+		
7	X		–		=	58
=		=		=		
6		67		43		

حلول الشبكة السابقة

73	–	18	٪	5	=	11
–		X		X		
29	+	5	X	2	=	68
٪		٪		X		
11	X	6	–	7	=	59
=		=		=		
4		15		70		

شبكة العنكبوت 74

1 – 5 بركان مشتعل في اليابان
4 – 10 مخترع الراديو
9 – 21 رئيس راحل لدولة جنوب افريقيا
20 – 28 كيميائي فرنسي من مؤسسي الكيمياء الحديثة
قُتل في الثورة الفرنسية
27 – 31 مخافه
30 – 40 نائبة لبنانية ووزيرة تربية سابقة
39 – 46 عاصمة دولة ايسلندا
46 – 55 اغنية للفنانة السورية مبادة الحناوي
54 – 60 من معالم باريس المشهورة قبر نابليون والقادة العظماء
60 – 64 من اسماء الاسد
63 – 75 اغنية للفنان المصري عبد الحليم حافظ
75 – 83 زعيم لبناني اشتهر ببسالته في مقاومة الحكم العثماني
82 – 86 شهر هجري
85 – 91 مدينة سياحية تركية
90 – 98 وزير المالية اللبناني
97 – 102 مصيف لبناني
102 – 107 احدى القارات
106 – 110 عاصمة اوروبية

حل شبكة العنكبوت السابقة

بورما – ماركو بولو – لويس الرابع عشر – شربين – بينيلوكس – كسرى الاول – لبنان – انطلياس – اسلام آباد – ادريس السنوسي – سيراكوزا – زاهي وهبي – بيرل هاربور – رونالد ريغان – اثاثي – نيبتون – ناجيات – تبريز

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4777

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعرة وقاصة وباحثة جزائرية. من مؤلفاتها « إشعارات باقتراب العاصفة »

5+9+8+7+11 = معدة الطائر ■ 10+6+10+3+1 = ولدي ■ 2+4 = مادة قاتلة

حل الشبكة الماضية: كارلوس لاتوف

إعداد نعوم مسعود

حصاد رمضان 2025

إعداد زكية الديراني، علاء عمر، المنذر الدمني

هذه نجاحات الموسم...

مع انتهاء الموسم الرمضاني، يُطرح سؤال عن الأعمال الدرامية: هل حققت نجاحاً في هذا الموسم؟ وما هي معايير نجاح العمل التلفزيوني؟ هل هي مقتصرة على النجاح الجماهيري ونسب المشاهدة العالية؟ أم معايير «النجاح» مرتبطة بعوامل أخرى؟ يمكن للعمل التلفزيوني أن يحقق نسب مشاهدة عالية، ويمكن أن ينجح جماهيرياً ولا يكون ذا جودة عالية، لكن لا يمكن تجاهل رأي الجمهور بالتأكيد. هنا اخترنا مجموعة من المسلسلات التي حاولت التوفيق بين الجودة الفنية والنجاح الجماهيري وتلك التي مرّت مرور الكرام رغم التعويل الكبير على الأسماء المشاركة فيها. ويبقى الأكيد أنّ الجمهور يميل في الغالب إلى الأعمال التي تخاطب واقعه وتعكس القضايا التي تحرّك المجتمع الذي يعيش فيه

ولا غلطة

حقق «لام شمسية» (تأليف ورشة سرد بقيادة مريم نعوم ـ إخراج كريم الشناوي ـ بطولة أحمد السعدني وأمينة خليل والطفل علي البيلي) نجاحاً كبيراً على كل الأصعدة، وكان أبرز مسلسلات النصف الثاني من موسم رمضان 2025. توافرت فيه عناصر النجاح، بداية من الفكرة، ثم المخرج صاحب الرؤية، والممثلين الممتازي الأداء. أصبح ثنائي مريم نعوم كمؤلفة، وكريم الشناوي كمخرج، مضمون النجاح بعد تقديمهما مسلسلي «خلي بالك من زيزي» (2021)، و«الهرشة السابعة» (2023). استخدمت المؤلفة الرموز لتعبر عن أشياء كثيرة بدلاً من قولها مباشرة، وطريقة السرد والكشف عن تفاصيل التحرش بالأطفال كانت أحد عوامل النجاح، كما استطاع كريم الشناوي أن يصل بأداء الممثلين إلى ذروته مع المشاهد الأولى، خصوصاً الطفل علي البيلي الذي قدم دوراً صعباً مقارنة بعمره. ومع بداية عرض المسلسل، توالت الإشادات بمحمد شاهين في دور المتحرش، وكذلك أمينة خليل، بعد سنوات كان يقال عنها إنها لا يمكنها تقديم أدوار بعيدة عن طبقة اجتماعية بعينها. أما أحمد السعدني، فعاد إلى الظهور بقدراته التمثيلية العالية كما ظهر في «بطلوع الروح» عام 2022.

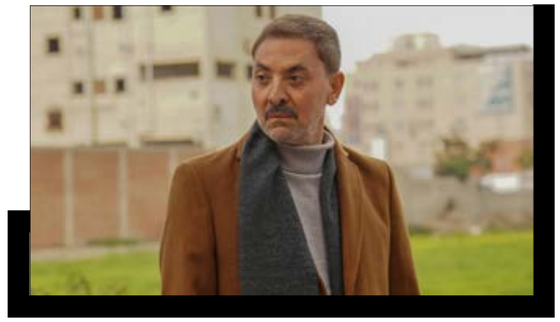

ريف مصر الحقيقي

«القضية ثم الواقعية» كلمتان أسهمتا في نجاح «ظلم المصطبة» (تأليف أحمد فوزي صالح . وسيناريو محمد رجاء وإسلام حافظ . إخراج هاني خليفة ومحمد علي) الذي يقدم نظرة مختلفة وناقدة للريف المصري. دعاوى الجهل والتضليل تحت ستار الدين، الطرق القديمة للكشف عن الحقائق بدل المحاكم واللجوء إلى الشرطة، كلها أمور تحسب لصناع العمل. لم يقع المسلسل في فخ تقديم الريف على طريقة الكمبوندات، حيث النساء بميك آب كامل، والرجال أعضاء في عصابات المافيا. جاء عملاً واقعياً، لا يشعرك بالغربة عن المكان الذي تدور فيه الأحداث في دلتا مصر. كما أن الاستعانة بممثلين مثل ريهام عبدالغفور التي تعيش حالة نضج فني، وأياد نصار، وفتحي عبد الوهاب وبسمة، تؤكد أنّ المخرجين لم يهملا الكاستينغ، حتى أحمد عزمي الذي عاد إلى الشاشة بعدما طلب العمل عبر منصات التواصل، قدم شخصية رجل الدين بشكل قريب من الواقع. وكان اختيار أغنية التتر «حالك وحالي» (تأليف وتلحين وغناء محمود الخطيب) مناسباً لتعبّر عن العمل، إلى جانب أغنيات أخرى وظّفت بما يخدم أفكار المسلسل.

هنيدي يتعثر مجدداً

يريد نجم الكوميديا المصري محمد هنيدي أن يكرّر نجاح مسلسله «أرض النفاق» (2018)، لكنه فشل رغم تقديمه أكثر من فيلم بعده، وصولاً إلى مسلسل «شهادة معاملة أطفال» الذي لم يعد هنيدي إلى مكانته كأحد أهم وأشهر ممثلي الكوميديا العرب. رغم أن هنيدي نجح في أعماله التي تعتمد على شخصيات مثل المحامي عبد الستار الكف التي يقدمها في المسلسل، إلا أنّ العمل خيّب آمال الجمهور في الضحك من أداء أحد نجومه المفضلين بسبب الكتابة والإخراج. «شهادة معاملة أطفال» (تأليف محمد سليمان عبد المالك ـ إخراج سامح عبد العزيز، وبطولة صبري فواز وسما إبراهيم) يمثل نقطة جديدة في عثرات هنيدي، فقد اعتمد على مؤلف لم ينجح سابقاً في كتابة دراما كوميدية. وحين قدم سليمان عبد المالك مسلسل «فراولة» لنيللي كريم عام 2024 (إخراج محمد علي)، تراجعت أسهم نيللي. فالكتابة لجمهور يقدم الآلاف من النكات والإفيهات يومياً عبر منصات السوشال ميديا أصبحت مهمة صعبة. أما سامح عبد العزيز ورغم أنه أخرج لهنيدي «أرض النفاق»، فيبدو أنه تعامل مع «شهادة معاملة أطفال» بطريقة أقل احترافية، فهو مخرج أعمال درامية وكوميدية مهمة، لكن بصمته لم تكن ظاهرة هنا.

سقوط غادة عبد الرازق

لم ينجح «شباب امرأة» (بطولة غادة عبد الرازق، يوسف عمر. سيناريو وحوار محمد سليمان عبد المالك. إخراج أحمد حسن) في جذب المشاهدين، رغم الشهرة الواسعة للفيلم الذي عرض عام 1956 (بطولة تحية كاريوكا)، إذ جاء مسلسل الـ15 حلقة بلا هوية واضحة، تأليفاً وإخراجاً وتمثيلاً. اعتاد الكاتب محمد سليمان عبد المالك الاقتباس عن أفلام قديمة وكتابة سيناريوات لمسلسلات عنها مثل مسلسل «إمبراطورية ميم» (2024) الذي عرض كفيلم عام 1972. لم تنجح هذه المسلسلات لكنها كانت أفضل حالاً من «شباب امرأة»، ورغم أنّ غادة عبد الرازق قدمت شخصية شعبية هي «نعمة الله» في مسلسل «عائلة الحاج متولي» (2001)، إلا أنها في 2025 قدّمت الشخصية بطريقة تمثيل قديمة جداً، ويبدو أن الفارق بين تقديمها للشخصيتين أن غادة وقتها لم تكن نجمة وكانت تستمع إلى كلام المخرج محمد النقلي، فأدت الشخصية جيداً، بينما بدا واضحاً في «شباب امرأة» أنها هي التي تقود العمل وليس المخرج أحمد حسن. سقط المخرج أيضاً في اختيار تقديمه المسلسل المعتمد على القصة القديمة بأجواء حديثة، فتاهت الأحداث بين الزمنين، وأصبح المسلسل هزلياً بينما الأحداث تراجيدية.

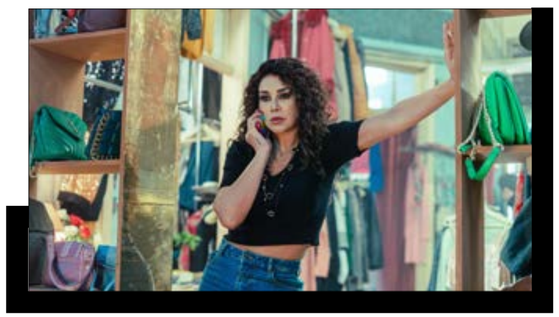

نجاح مضمون ولكن

حقّق المسلسل السوري «تحت سابع أرض» نسب مشاهدة عالية والكثير من الآراء الإيجابية على مواقع السوشال ميديا. يمكن نسب السبب الأول في نجاحه إلى رصيد الممثل تيم حسن والمخرج سامر برقاوي عند الجمهور. بسبب نجاحهما الجماهيري السنوي، ينتظر الجمهور سنوياً عمل الثنائي، وتيم حسن يقدّم دوره مجموعة من العناصر الأدائية التي تصبح تريند كل سنة، وهي كلماته الخاصة في الشتم، أو حركة معينة في الضرب. على صعيد الحكاية، فقد اعتمد الكاتب أبو سعدة شخصيات من الواقع المعاش تنتمي إلى طبقة ينتمي إليها غالبية الناس، ويضع هذه الشخصية ضمن ظروف حيوية قاسية، فانطلاق البطل من طبقة اقتصادية عامة وظروف حيوية يخلق تماهياً كبيراً عند الجمهور. ويكتمل هذا في الخيارات الإخراجية على صعيد الصورة وأسلوب التصوير والمونتاج. هكذا، تتكامل عناصر الشهرة والحكاية المشوقة والأداء والإخراج الاستثنائي خالقة عملاً جماهيرياً على أكثر من صعيد. لكن يبقى السؤال الأهم للجمهور: ما طبيعة علاقة المسلسل مع واقعه؟ هل عبّر عن الواقع وأسئلته؟ أم أنه استخدم الواقع لخلق حكاية مشوّقة نجاحها مضمون؟

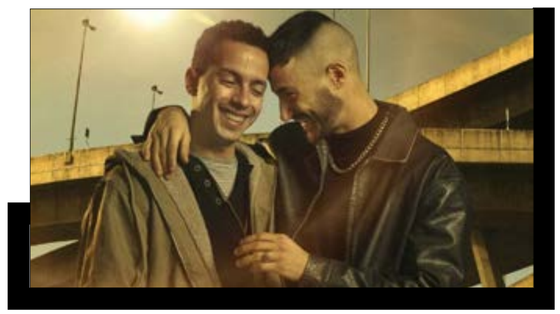

كاميرا حنونة على عالم المنبوذين

حقق «ولاد الشمس» (تأليف مهاب طارق ـ إخراج شادي عبد السلام) نجاحاً جماهيرياً ضمن مسلسلات النصف الأول من رمضان، فالعمل المصري يتكون من 15 حلقة فقط، وهذا التفصيل من أهم أسباب نجاحه، فقد قدم صناع العمل حكاية مقتضبة معبرة. على صعيد الحكاية، دخلنا عالم المنبوذين، عالم الأيتام ومجهولي النسب. ودخول هذا العالم على الصعيد الدرامي خطر قد يقع في فخ التنميط، لكن أسلوب معالجة الحكاية كان وفياً لهذه الموضوعة الحساسة. فقد نجح العمل في التعبير عن أبعاد نفسية متراكمة عند الشخصيات عبر الصراع الداخلي لدى الأطفال الأيتام وإحساسهم العميق الذي يولد من التخلي عنهم ويبني علاقتهم مع العالم. قدّم المسلسل نماذج مختلفة وشخوصاً لدى كل منهم أحلام وطموحات وصفات مختلفة مع تشابه رغباتهم بسبب ظروف فُرضت عليهم. هذه الظروف التي خلقت لديهم منظومة أخلاقية خاصة تحقق لهم عدالتهم الخاصة في عالم غير عادل. كل هذه العناصر الدرامية التي نقلها الممثلون بصدق (طه دسوقي أحمد مالك وحتى محمود حميدة في دور صاحب الدار الشرير)، ورّطت المشاهدين عاطفياً مع أطفال يحاولون أن يبحثوا عن الجمال في عالم قبيح جداً.

الرايتينغ مهما كان الثمن

عندما يكون هدف العمل الفني الوحيد تحقيق مشاهدة عالية من دون أن يُعطي الصنعة أهمية كبرى، فيكون قد أخفق رغم انتشاره الجماهيري. وهذا ما حدث مع «نسمات أيلول» للمخرجة رشا شربتجي المعروفة بدقتها في اختيار النصوص وعملها على الصورة والأداء. في هذا الموسم، قررت خوض تجربة العمل الكوميدي الذي وقع في مطبات كثيرة، أولها الاستسهال على صعيد النص والأداء وأسلوب الكوميديا المعتمدة على كوميديا الإيفيهات والنكات المناسبة للنشر على السوشال ميديا. وحتى في محاولة خلق الشخصيات كأنماط كوميدية، جاءت أقرب إلى الكليشيهات مثل طريقة كلام نادين تحسين بيك المغتربة التي تتحدث الإنكليزية مع العربية المكسرة. على صعيد الحكاية، اعتمد المسلسل مبدأ الحلقات المنفصلة المتصلة، ولم يناقش مواضيع مهمة في الكثير من الحلقات، فجاءت الكوميديا شكلاً بلا مضمون. وبالعلاقة مع الواقع، كان بعيداً من البيئة الذي يحاول التعبير عنها، فهذا ليس الريف السوري، رغم الصورة البصرية الجميلة التي نقلتها كاميرا شربتجي في فضاء المسلسل الريفي. شوهد المسلسل لأنه اعتمد على عناصر الانتشار في زمن السوشال ميديا، لكنه لم ينجح على صعيد الشكل الفني والمضمون.

موت الدراما المشتركة؟

كانت شركة «صبّاح إخوان» تعوّل كثيراً على المسلسل المشترك «نفس» (كتابة إيمان السعيد وإخراج إيلي السمعان). فالعمل هو الأول الذي جمع الممثلة اللبنانية دانييلا رحمة مع الشركة المنتجة، وكان المشروع المشترك الوحيد الذي شارك في السباق الرمضاني. لكن النتيجة جاءت مخيبة للتوقعات، وخرج المسلسل باهتاً شبيهاً بالأعمال التركية المدبلجة إلى اللهجة السورية، حتى إنّه أسوأ منها. تطرّق «نفس» إلى فتاة كفيفة تدعى نفس (دانييلا)، تقع في حبّ غيث هو صياد سوري (معتصم النهار). أعاد المسلسل اجترار قصة حب الشاب الفقير والفتاة الثرية، وقدّم حكاية مملّة وضعيفة مع إخراج باهت. ثم وقع العمل في الكليشيهات التي تكرّس صورة أهل البقاع وكأنهم خارجون عن السلطة والقانون. كان لافتاً تراجع أداء الممثل السوري عابد فهد في مسلسل «نفس»، الذي لعب دور أنسي. لم يترك فهد أيّ أثر في العمل، فخسر شعبية واسعة، ليخرج المسلسل بخفّي حنين من السباق الرمضاني، ويطرح تساؤلاً: هل يُنهي «نفس» موضة المسلسلات الرمضانية المشتركة؟

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 28 آذار 2025 العدد 5461

رحيل

سوسن شوربا... البروفة الأخيرة

لم يستطع السرطان على امتداد 14 سنة من منعها من الوقوف على الخشبة

الحسام محيي الدين

أخيراً، رسمت سوسن شوربا قدّوح مناخها وفقاً لما توقّعته من النهايات الحزينة، بعدما مسرحت علّتها المزمنة بشجاعة وحكمة، فلم يستطع السرطان على امتداد 14 سنة من منعها من الوقوف على الخشبة، ولا إخفاء ضحكتها التي فرضَت علينا التحوّل إلى وعي أعمق بالمرض الخبيث.

دائماً ما كانت تستحضر المرض كي تنعش الفعل الدراميّ؛ فمن عرض إلى آخر («فولار»، و«مورفين» وغيرهما) وصولاً إلى روايتها الأخيرة «الحب لحظات»، غالبت تشوّهات الجسد وآلامه. الممثلة المجتهدة علّمتنا كيف نمسرح الحياة بالدراما، ووعتْ محنة المرض اللئيم الذي قررت مواجهته امرأةً وحيدة بعنف وشجاعة، فأخرجت مسدسها من مكانٍ ما وأطلقت عليه النار (مسرحية «فولار» كتابة ديمتري ملكي وإخراج شادي الهبر). لم يكن ذلك فعل مأساة لدى سوسن شوربا، بل استمراراً متألقاً في طريق الإبداع والوفاء لأبي الفنون وللشخصيات التي لعبتها... كلّ هذه الشخصيات هي سوسن نفسها، إنما بأدوار مختلفة لخّصتها عبارة واحدة لثلاثية وجودية: «الحرب... المرض... وحتى الحب... إي إي الحب! كلّها إشيا بشعة وبيوصّلوا عالموت!».

دائماً ما تقمّصت سوسن شوربا حالاتٍ أنثوية متعددة تجاوزت مسألة تفسير الواقع واستنكاره إلى طرح وصفةٍ تحريضيّة لتغييره انطلاقاً من الخاص إلى العام ما أمكن ذلك: «أنا معي سرطان، وعم حاربو بكل قوّتي، والمعركة بيناتنا طويلة وشرسة، متل ما هوّي عم يحضّر سلاحو للمعركة الجايي، أنا كمان رح حضّر حالي» (من مسرحية «فولار»).

قدمتْ مسرحاً فنياً متفرّداً بهويته وطبيعته ووظيفته، وخلعت ديناميكيتها التعبيرية على الخشبة، بصريّاً وسمعيّاً في منظومة فُرجوية لم تجافِ حالة الإمتاع أولاً كمدخل ضروري لتحقيق حالة الإقناع ثانياً.

وكلما قبح الواقع، تألق المسرح بين يدي سوسن، لتحطم بذلك الأعراف التي تكبل الإبداع، سواء الفنية منها أو الاجتماعية وما بينهما من لعبة الإيهام من النص إلى العرض.

أكثر من مرة، وُفّقتْ سوسن في تحويل تجربتها الشخصية من عنصر اجتماعيٍّ مُجرّد إلى عنصر حيويٍّ ملموس، ملأ الخشبة توهُّجاً بجسدٍ واحدٍ أشاعَ مناخاً أنثوياً تلاقى مع مزاج الجمهور وتناغمَ جداً في مرونة الأداء ونكهة المهارات النَضِرَة التي أنتجتها بحسّ الرغبة، من الصّوت الواضح، إلى التّماسك في الجُمَل المنطوقة وتلوين النبرات، ثم التحكم في قسمات الوجه بين طفولي وبالغ، مع توظيف كل حركة في عملية التحول من موقف إلى آخر: هدوء، غضب، ألم، ضحك، بكاء، صراخ، قسوة، توكيداً لأحوال ما عانته في سنوات مرضها الخبيث.

تُقبل التعازي يوم السبت 29 آذار (مارس) من الواحدة حتى الخامسة بعد الظهر في صالة «جمعية التوجيه والتخصّص العلمي» ـ الرملة البيضاء بيروت

على بالي

أسعد أبو خليك

لا أستطيع أن أُصوِّر لكم ما يجري في أميركا بالنسبة إلى الحريّات المدنيّة والتعبيريّة. المسألة بسيطة: أدرك اللّوبي الصهيوني في واشنطن أنّ المزاج الشعبي العام (خصوصاً اللّيبرالي واليساري والشبابي) في دول الغرب يتغيّر باتّجاهٍ مُتعاطفٍ نحو فلسطين. وهو عمِل في الحرب الدعائيّة لكنّه فشِل، وفشِل أكثر بسبب تراكم جرائم إسرائيل. وجد أنّ الحلّ الوحيد يكمُن في محاربة حريّة التعبير في الجامعات والمدارس. وفي لحظة عار، مَثَلَ قادة الجامعات أمام الكونغرس، ولم تجرؤ واحدة منهنّ على رفْض إهانة الطلّاب وحقوقهم من قِبل أعضاء الكونغرس. لكنْ هنا نفهم الجامعة على أنّها مؤسّسة تجاريّة في الدول الرأسماليّة. يرضخون للمصالح الماليّة. رئيسة جامعة كولومبيا المصريّة الأصل، نعمت شفيق، كانت الأسوَأ. قدّمت مثالاً بشعاً للرضوخ التامّ والمُهين (لها ولجامعتها وللدستور) للّوبي الإسرائيلي.

وبالرغم من ذلك، لم يرضَ عنها الصهاينة وفرضوا إقصاءها. هناك حالة خوف حقيقيّة بين الطلاب العرب في الجامعات الأميركيّة، خصوصاً هؤلاء الذين نشطوا من أجل فلسطين، أو الذين حملوا على هواتفهم صُوَراً وتعليقات عن فلسطين خلال مرورهم في المطارات. هناك طلّاب لبنانيّون تعرّضوا للطّرْد: واحد وضعوه على طائرة عندما عاد إلى أميركا بعد رحلة. تحقيقات على مدى ساعات في المطارات الأميركيّة. أسئلة عن مواقف عن فلسطين وعن تعليقات على مواقع التواصل. البعض يمحو تغريدات قبل الوصول إلى المطار، وهم يُغلقون خدمة الواتسآب قبل الوصول. أميركا باتت الدولة التي سخِرت منها أميركا نفسُها في سنوات الحرب الباردة. هناك حالة ذُعر عارمة: الحزب الديموقراطي نفسُه خائف ومنكفئ ولا يجرؤ على معارضة ترامب لعِلمه أنّ هناك ثورة اعتراض للناخبين البِيض. ليس ترامب إلّا تعبيراً عن ذلك. هو مجرّد ناقل للرِّدّة البيضاء ضدّ سنوات من التقدّم (المحدود) في الحريات المدنية والنسويّة. هناك «زوّار فجر» في الجامعات (الطريف أنّ الدعاية الساداتيّة عن نظام عبد الناصر كانت في أغلبها من صُنْع المخابرات الغربيّة بأقلام مصريّة). علمتُ في جامعة «تفتس» في شبابي، واليوم ألقى ملثّمون من الدولة البوليسية القبض على طالبة تركيّة فيها لأنّها ناصرت فلسطين.

المفكرة

القدس عروسة «الألوان»

■ إحياءً ليوم القدس العالمي، ينظّم «ملتقى الألوان الفني» غداً، مهرجانه السنوي الثاني بعنوان «أنتم الأعلون». يتضمن المهرجان أمسية شعرية تقدمها الإعلامية بتول سليمان، ويشارك فيها كل من محمد عرب صالح من مصر، وشاكر الغزي من العراق، وعمر الراجي من المغرب، والنائب إيهاب حمادة (الصورة)، وآيات جرادي من لبنان. كما يُقدّم المهرجان، جولة للحاضرين في معرض لوحات تشكيلية ومنحوتات، بالإضافة إلى عرض فيديو عن أنشطة الملتقى، وشرح عن أثر المهرجانات السينمائية على صورة العدو منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

مهرجان «وأنتم الأعلون»: السبت 29 آذار (مارس) – الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر - «ملتقى بيروت» (ملتقى السفير سابقاً، الحمرا، بيروت). للاستعلام: 81/857880

رندة علي أحمد بين «الماضي والحاضر»

■ «جاذبية الجذور»، هو عنوان المعرض الذي يحمل توقيع الفنانة اللبنانية رندة علي أحمد، الذي يفتتح في «ستون غاردنز» يوم 4 نيسان (أبريل). تتنوّع الأعمال التي يقدمها المعرض بين اللوحات والتركيبات النحتية، التي تستكشف العلاقة «بين التثبيت والحركة، الماضي والحاضر، والدوام والتغيير». يستمر المعرض حتّى 14 نيسان (أبريل)، وهو يحتفي بأسلوب علي أحمد الذي يتميز بعناصره الطبيعية وألوانه الصريحة.

معرض «جاذبية الجذور»: الجمعة 4 نيسان (أبريل) – الساعة الخامسة مساءً - مبنى «ستون غاردنز» (مركز مينا للصورة سابقاً، المرفأ، بيروت). للاستعلام: 03/298383

سندي لطي تغنّي لـ«عنبر وغودو»

■ من المفترض أن ينطلق المهرجان السنوي «عنبر وغودو» في منتصف شهر نيسان (أبريل). وقبل البدء بفعاليته الثقافية والفنية، يُنظّم المهرجان أمسية طربية تحييها المطربة سندي لطّي (الصورة)، على خشبة «مسرح المدينة» في 8 نيسان (أبريل). تهدف الأمسية إلى دعم صندوق المهرجان، وستقدّم فيها لطّي مقطوعات تعود إلى عمالقة الطرب العربي، كأم كلثوم، وأسمهان، ومحمد عبد الوهاب، وعبد الحليم حافظ، وفريد الأطرش. يُذكر أنّ «عنبر وغودو» مهرجان سنوي يُقام في بيت الفنان أدهم الدمشقي بهدف نشر الثقافة والفنون، وخلق مساحة للتفاعل المباشر في أوساط المجتمع، وإعادة إحياء الصالونات الأدبية في بيروت.

أمسية طربية مع سندي لطّي: الثلاثاء 8 نيسان (أبريل) – الساعة الثامنة مساءً - «مسرح المدينة» (الحمرا، بيروت). للاستعلام: 01/753010

«ألف وردة ووردة»... هدية العيد!

■ لن ينسى مسرح الدمى اللبناني «خيال» جمهوره في العيد، إذ يطلّ عليه بعرض جديد من مسرحية «ألف وردة ووردة» (إعداد كريم دكروب، موسيقى أحمد قعبور، سينوغرافيا وليد دكروب) في 5 نيسان (أبريل)، على خشبة مسرح «دوّار الشمس». المسرحية التي نالت جوائز محلية وعالمية، من بينها أفضل عرض للأطفال في «المهرجان الدولي لفَن الدمى» في براغ، تحكي قصة بذرة صغيرة تريد أن تصبح وردة مثل أمّها، فتقطع طريقاً شاقّاً عبر الفصول الأربعة، تمرّ بمرحلة في كلّ منها، لتكبر وتتحوّل إلى أمّ لبذرة صغيرة تريد بدورها أن تكبر وتصبح وردة.

مسرحية الدمى «ألف وردة ووردة»: السبت 5 نيسان (أبريل) – الساعة الرابعة عصراً – مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة، بيروت). للاستعلام: 01/381290

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com